

التنبؤ بالأنزمات المالية وكيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل

من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية)

(دراسة ميدانية مطبقة على مصرف الراجحي)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، في تخصص إدارة أعمال

إعداد الطالبة:

عير بنت عبد الهادي بن عبد الله الحربي

الرقم الأكاديمي: (242001345)

إشراف:

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

للعام الدراسي

٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطباعة والنشر

جميع الحقوق محفوظة للجامعة، ولا يسمح بنسخ هذه الرسالة أو بترجمتها الى أي لغة من اللغات أو إعادة إصدارها أو أي جزء منها بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل إلا بإذن خطي من صاحب الرسالة أو القسم العلمي بالجامعة، مع لزوم الإشارة المرجعية لها عند الاقتباس منها، ويجب ان تكون هذه الصفحة جزءا مع أي نسخ إضافية.

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التوصل إلى استراتيجيات فعّالة للتنبؤ بالأزمات المالية من خلال تحديد الأدوات والنماذج المالية القادرة على الكشف عن مؤشرات الأزمات قبل وقوعها، ودراسة استراتيجيات الحد من المخاطر المالية والتي يمكن تطبيقها في المملكة العربية السعودية، لتقليل التأثيرات السلبية للأزمات المالية على الاقتصاد الوطني، واختبار الأثر الإحصائي للتنبؤ بالأزمات المالية على تقليل المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى أهمية التنبؤ كأداة للوقاية، وتحليل العلاقة بين تحديد الأهداف أثناء الأزمات المالية وتقليل المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، لتوجيه عمليات اتخاذ القرارات المالية نحو استجابة مدروسة وفعّالة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المدراء في مجموعة من المراكز لمصرف الراجحي، وتم استخدام اداة الاستبانة لجمع البيانات الخاصة بالبحث، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان اهمها:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل

الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، وأهم ما أوصت به الدراسة هو: تعزيز أنظمة التحليل المالي والتنبؤ بالمخاطر من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والنمذجة الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية والمؤشرات المالية، وتطوير استراتيجيات مرنة لإدارة المخاطر المالية تتكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق المالية، وتقلل من آثار التقلبات الاقتصادية، وتعزيز الرقابة الداخلية ونظم الإنذار المبكر داخل المصارف، لضمان اكتشاف الأزمات المالية المحتملة والاستجابة لها في الوقت المناسب، ورفع مستوى الوعي والتدريب للعاملين في القطاع المصرفي بأحدث الأساليب في التنبؤ بالأزمات، من خلال برامج تدريبية.

الكلمات المفتاحية:

الأزمات المالية - استراتيجيات التنبؤ بالأزمات المالية - مصرف

الراجحي.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وحقق لنا الأمنيات وبفضله وعونه وتوفيقه تيسر لنا الوصول والنجاح، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، من هذا المنطلق اتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان الى

والديّ العزيزين على قلبي والذين غمراني بحبهما وعطفهما ودعمهما بكل ما يملكان من جهد ودعم ودعاء لا محدود، كل كلمات الشكر والامتنان لن توفيكما حقكما، حفظكما الله وأطال في عمركما وأمدكم بالصحة والعافية.

إلى سندي في الحياة، من رافقوني في خطوات دربي وكانوا لي خير داعم وخير معين الذين لم يبخلوا يوماً بدعمهم وتشجيعهم أخواني وخواتي شكراً لكم ولوجودكم في حياتي. أدامكم الله لي ولا حرمني منكم وجزاكم الله عني كل خير وأسأل الله تعالى ان يجعلني عند حسن ظنكم بي دائماً.

إلى المشرف الرئيس على هذه الرسالة الدكتور العزيز/ **الفیصل عبد الحمید محمد حسن**، وكذلك هي الى المشرف المشارك الدكتور: **فايز جراد**، على تكرمهما بالإشراف على هذا البحث، وعلى الجهود الكبيرة التي بذلوها معي، وعلى توجيهاتهم ونصائحهم القيمة، وهي كذلك الى رئاسة القسم والجامعة.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	البسمة	٢
٢.	حقوق الطبع	٣
٣.	خلاصة البحث	٤
٤.	الشكر والتقدير	٦
٥.	فهرس الموضوعات	٧
٦.	قائمة الجداول	١٠
٧.	قائمة الأشكال	١١
٨.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	١٢
٩.	مقدمة الدراسة	١٣
١٠.	أهمية الدراسة	١٦
١١.	المراجعة الادبية (الدراسات السابقة)	١٨
١٢.	مشكلة الدراسة	٣٢
١٣.	أسئلة الدراسة	٣٤
١٤.	فروض الدراسة	٣٥
١٥.	أهداف الدراسة	٣٦
١٦.	مصطلحات الدراسة	٣٨
١٧.	منهجية الدراسة	٤٠
١٨.	محددات الدراسة	٤٢
١٩.	خطة الدراسة	٤٣

٤٥	٢٠. الفصل الثاني: الإطار النظري
٣٤	٢١. المبحث الأول: الأزمة المالية.....
٤٦	٢٢. مفهوم الأزمة المالية،.....
٤٧	٢٣. خصائص الأزمة المالية:.....
٤٨	٢٤. أسباب الأزمة المالية:.....
٥٠	٢٥. أنواع الأزمات المالية:.....
٥٢	٢٦. مؤشرات الأزمات المالية:.....
٥٣	٢٧. أهم الأزمات المالية العالمية والحلول المتخذة:.....
٥٥	٢٨. المبحث الثاني: ادارة المخاطر المالية.....
٥٦	٢٩. مفهوم المخاطر المالية وتصنيفاتها ومسبباتها.....
٦٠	٣٠. أهداف إدارة المخاطر المالية:.....
٦١	٣١. خطوات إدارة المخاطر المالية:.....
٦٢	٣٢. المبحث الثالث: التنبؤ بالأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.
٦٣	٣٣. كيفية التعامل مع الأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.....
٦٤	٣٤. مؤشرات الانذار المبكر للأزمة المالية:.....
٦٥	٣٥. استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية:.....
٦٧	٣٦. الآليات الحديثة للوقاية من الأزمات المالية:.....
٦٩	٣٧. الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة.....
٧٠	٣٨. نوع الدراسة.....
٧٠	٣٩. منهج الدراسة.....
٧١	٤٠. مجتمع الدراسة.....
٧٢	٤١. عينة الدراسة.....

٧٢	٤٢ . أداة الدراسة.....
٧٣	٤٣ . محتوى الاستبانة.....
٧٨	٤٤ . فروض الدراسة.....
٨٠	٤٥ . إجراءات الدراسة.....
٨٢	٤٦ . الفصل الرابع: الجانب التطبيقي.....
٨٣	٤٧ . تحليل البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة.....
١٠٤	٤٨ . النتائج
١٠٥	٤٩ . التوصيات والمقترحات.....
١٠٧	٥٠ . قائمة والمراجع
١١٦	٥١ . الملاحق

قائمة الجداول:

٧٤	جدول ١ ترميز درجات الإجابة على فقرات الاستبيان
٧٥	جدول ٢ فترات المتوسط الحسابي وحدودها
٧٥	جدول ٣ معامل ارتباط سبيرمان للمتغير المستقل التنبؤ بالأزمات المالية.
٧٦	جدول ٤ معامل ارتباط سبيرمان للمتغير التابع استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية.
٧٧	جدول ٥ قيم معاملات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة
٧٦	جدول ٦ التوزيع الطبيعي لبيانات أداة الدراسة
٨٣	جدول ٧ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس
٨٤	جدول ٨ التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة
٨٥	جدول ٩ التوزيع الطبيعي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي
٨٧	جدول ١٠ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية
٨٨	جدول ١١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية
٨٩	جدول ١٢ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية
٩٠	جدول ١٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد تحديد النتائج في الأزمات المالية
٩٢	جدول ١٤ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن واقع التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية
٩٣	جدول ١٥ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية
٩٥	جدول ١٦ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى.
٩٧	جدول ١٧ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

١٠٠	جدول ١٨ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة
١٠٢	جدول ١٩ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة

قائمة الأشكال:

٨٤	شكل ١ التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس
٨٥	شكل ٢ التوزيع الطبيعي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير عدد سنوات الخبرة
٨٦	شكل ٣ التوزيع الطبيعي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي
٩٥	شكل ٤ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية.
٩٧	شكل ٥ الانحدار الخطي البسيط في الفرضية الفرعية الأولى
٩٩	شكل ٦ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية
١٠١	شكل ٧ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.
١٠٣	شكل ٨ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة.	سادساً: فروض الدراسة
ثانياً: أهمية الدراسة.	سابعاً: أهداف الدراسة.
ثالثاً: المراجعة الادبية (الدراسات السابقة).	ثامناً: المنطلقات النظرية للدراسة
رابعاً: مشكلة الدراسة.	تاسعاً: منهج الدراسة.
خامساً: أسئلة الدراسة.	عاشراً: حدود الدراسة.

أولاً: مقدمة الدراسة:

تُعد المخاطر من أبرز التحديات التي تؤثر بشكل فعال على المشاريع، مما يستدعي تحديدها وقياسها ومتابعة إدارتها للحد من تأثيراتها أو تقليلها، ومن بين المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية تبرز المخاطر المالية، والتي ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المنشأة، أو التعثر في سداد الالتزامات المالية، أو تقلبات أسعار الأصول المالية وأسعار الفائدة وغيرها، كما تُعد المخاطر المالية ذات تأثير غير متوقع وتمتد تداعياتها إلى جميع أنحاء العالم، مما يجعلها تهديداً ملموساً لاستمرارية المؤسسات واستقرار اقتصادات الدول والاقتصاد العالمي ككل، ولهذا السبب أصبح موضوع إدارة المخاطر محط اهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، خاصةً مع توالي الأزمات المالية، وباتت إدارة المخاطر علماً قائماً بحد ذاته، ويعتمد على أسس الإحصاء والاقتصاد والتمويل، كما تُعد الأزمات المالية من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاديات الوطنية على مستوى العالم، لما لها من تأثيرات عميقة ومباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق تمثل المملكة العربية السعودية نموذجاً متميزاً بين الدول التي تبذل جهوداً مستمرة لتجنب الأزمات المالية وتقليل آثارها، ومن خلال تبني استراتيجيات تنويع اقتصادي، وتعزيز الرقابة

المالية، وتطبيق سياسات مبتكرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في مواجهة التحديات المحلية والدولية، لذلك تُعرف الأزمة المالية بأنها حالة من التدهور المفاجئ في القطاع المالي للدولة، وقد تشمل انهيارات في أسواق الأسهم، أو تدهورًا في قيمة العملة المحلية، أو حتى انهيارات مصرفية نتيجة عوامل معقدة ومتشابكة، وعلى الرغم من نجاح المملكة في تجنب العديد من الأزمات المالية الكبرى في العقود الأخيرة، إلا أن اقتصادها لا يزال معرضًا لمخاطر متعددة، أبرزها التقلبات في أسعار النفط التي تُشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. (براهيم، ٢٠٢١، ص ٢-١).

فكتسب دراسة التنبؤ بالأزمات المالية والتخفيف من مخاطرها أهمية خاصة في ظل السعي لفهم طبيعة هذه المخاطر وأسبابها، وتحديد الآليات الفعّالة للتعامل معها. ويعتمد التنبؤ على أدوات تحليلية متقدمة مثل النماذج الاقتصادية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي لتحليل البيانات المالية والتنبؤ بمؤشرات الأزمات في مراحلها المبكرة، ومن أبرز التحديات التي تواجه المملكة في هذا السياق هو الاعتماد الكبير على النفط، الذي يمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتقليل هذا الاعتماد وتنويع مصادر الدخل، إلا أن التقلبات في أسعار النفط لا تزال تؤثر بشكل كبير على

الأداء المالي والاقتصادي للدولة، وإضافة إلى ذلك تُعد التوترات الجيوسياسية والمخاطر الإقليمية عوامل إضافية تُهدد الاستقرار المالي وتزيد من احتمالية وقوع الأزمات، وفي إطار تحقيق رؤية ٢٠٣٠ تسعى المملكة إلى تعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتنمية القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، والتعليم، والصحة، ويُعد هذا التنوع الاقتصادي أحد الأدوات الرئيسية التي تساعد على تقليل المخاطر المالية من خلال توسيع قاعدة الإيرادات وزيادة استقرار الاقتصاد.

ولمواجهة تلك التحديات تُركز المملكة على تطوير أدوات تنبؤ دقيقة وفعّالة تعتمد على تحليل البيانات الضخمة والمحاكاة الاقتصادية لرصد الإشارات المبكرة للأزمات المحتملة، وتشمل هذه الأدوات نماذج رياضية وإحصائية متقدمة قادرة على تحليل المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات النمو، والديون العامة، وأسعار النفط، وحركة الأسواق المالية، وبالإضافة إلى ذلك تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنماط غير العادية في البيانات المالية وتحليل التغيرات الحادة التي قد تتذر بوقوع أزمة، فتعتمد المملكة إلى جانب أدوات التنبؤ على مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية للحد من آثار الأزمات المالية، مثل تنويع مصادر الإيرادات، وتحديث الأنظمة الضريبية، وتحفيز الاستثمارات في القطاعات

غير النفطية، وكذلك تعمل على تعزيز مرونة النظام المالي وضمان السيولة اللازمة لمواجهة أي أزمات طارئة، لذلك يمثل التنبؤ بالأزمات المالية وإدارتها بفاعلية ركيزة أساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد قوي ومستدام من خلال الجمع بين الأدوات التحليلية المتطورة والسياسات الاقتصادية الحكيمة، لذلك تسير المملكة بخطى واثقة نحو تعزيز استقرارها الاقتصادي ومواجهة التحديات المستقبلية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين، وتكمن في الآتي:

الأهمية العلمية:

١- إثراء المعرفة العلمية حول التنبؤ بالأزمات المالية في الاقتصاديات

المعتمدة على الموارد الطبيعية.

٢- تقديم فهم نظري حول تأثير الاعتماد على النفط والتحديات الجيوسياسية

على الاستقرار المالي.

٣- تعزيز الفهم النظري لآليات التنبؤ بالأزمات باستخدام (تحديد الهدف،

جمع البيانات، تحديد الإطار الزمني، التحليل الاستكشافي، تحديد

الأسلوب المناسب، تحليل النتائج).

٤- فتح آفاق جديدة للأبحاث المستقبلية في مجال التنبؤ بالأزمات المالية وتحليل المخاطر الاقتصادية.

الأهمية التطبيقية:

١- تقديم توصيات عملية لصناع القرار لاتخاذ إجراءات استباقية للحد من مخاطر الأزمات المالية.

٢- دعم جهود المملكة في تنويع مصادر الدخل ضمن رؤية ٢٠٣٠ وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.

٣- تطبيق النماذج التنبؤية كأدوات مساعدة للجهات المعنية في تطوير سياسات اقتصادية ومالية مرنة.

٤- تعزيز الاستقرار المالي في المملكة وتقليل تأثير الأزمات المحتملة على الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: المراجعة الأدبية (الدراسات السابقة):

هناك عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة التي يمكن استعراضها:

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة (عيفة و قواسمية، ٢٠٢٤م) "دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي

في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة) دراسة حالة مؤسسة سيدار

الحجار-عنابة)" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الفشل

المالي، ومختلف المصطلحات ذات الصلة به، وكذلك أسبابه ومراحل

حدواه، والتعرف على دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية

للمؤسسة، والتعرف على آليات ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، ومدى فعالية

هذه الأخيرة في تحديد وضعية المؤسسة، والى تحديد طبيعة الوضعية

المالية لمؤسسة سيدار الحجار، وتطبيق بعض نماذج التنبؤ للكشف عن

مدى السلامة المالية للمؤسسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي

التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن الفشل المالي يمر بمراحل متعددة والكشف المبكر عنه من خلال

التنبؤ يساعد إدارة المؤسسة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب

الوقوع فيه.

- التنبؤ بالفشل المالي له أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية

للمؤسسة مستقبلا.

- هناك العديد من النماذج التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل

المالي وأغلبها تشترك في عدد من النسب المالية المستخرجة من

القوائم المالية.

- وقد اوصت الدراسة بضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي فهي تعطي صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، وضرورة الاهتمام بمجال التحليل المالي داخل المؤسسات وخاصة جانب التنبؤ بالفشل المالي لتتمكن من تصحيح الانحرافات والثغرات التي من شأنها ان تؤدي بحياة المؤسسة.

٢- دراسة (حمدي، ٢٠٢٢م) بعنوان: "تطوير أساليب التنبؤ بالأزمات المالية وسبل الخروج منها - مع الإشارة إلى تجارب عالمية"، تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية، واستعراض الحلول التي تبنتها الدول التي تعرضت لأزمات مشابهة، تتبع أهمية البحث من تركيزه على تطور مؤشرات الإنذار المبكر عبر السنوات الماضية، وبدءاً من مؤشرات تقلبات أسعار الأسهم وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وصولاً إلى تطبيق اختبارات الإجهاد المالي على المستويات الاقتصادية والمالية، وكذلك على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، والتي تُشكل ركائز النظام المالي. تساعد هذه المؤشرات في توقع اتجاهات الاقتصاد المستقبلية واتخاذ قرارات استباقية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة هذه الدراسة

من المصادر العربية والأجنبية والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بطبيعة الموضوع، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- أن تدخل الدولة كان عاملاً رئيسياً في التخفيف من تداعيات الأزمات المالية العالمية والحد من انتشار آثارها إلى بقية المؤسسات المالية.
- وأن بعض الأزمات قد تكون مفتعلة أو نتيجة تجاهل صناعات القرار للمؤشرات التحذيرية وعدم الاعتراف بقرب وقوع الأزمة.
- وأوصت هذه الدراسة بضرورة الالتزام بمراقبة مؤشرات الإنذار المبكر وتجنب تجاهلها لما لها من دور حاسم في الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية.

٣- دراسة (عثمان وإسماعيل، ٢٠٢١)، بعنوان "دراسة تحليلية لنماذج

التنبؤ بالمخاطر المالية لمنشآت الأعمال". سعت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل الدراسات والنماذج المختلفة بالتنبؤ بالمخاطر المالية التي تواجه منشآت الأعمال، والتعرف على المخاطر المالية التي تواجه منشآت الأعمال وكيفية إدارتها، وتجميع وتصنيف النماذج التي تعرضت لها الدراسات السابقة للتنبؤ بالمخاطر المالية والمقارنة بينها، وتحديد مدى التحسن بالفترة التنبؤ بالمخاطر المالية نتيجة الدمج بين المؤشرات غير المالية والمؤشرات المالية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تكونت عينة من المنشآت المتعثرة أو تلك التي تم تصفيتها،

وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن لا تزال المخاطر المالية من الموضوعات المثيرة للجدل، وأحد أبرز التحديات التي تواجه منشآت الأعمال في السنوات الأخيرة، وأن التنبؤ بالمخاطر المالية يُعدّ عنصرًا أساسيًا في عملية اتخاذ القرار داخل المنشآت، حيث يمكن الاعتماد عليه للكشف عن النتائج السلبية المحتملة الناجمة عن الظروف الداخلية للمنشأة، أو عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية المحيطة بها، ويتيح هذا التنبؤ للمنشأة إمكانية التصدي لهذه المخاطر سواء عبر الحد من آثارها السلبية أو تجنب حدوثها مستقبلاً، وبما أن تعثر المنشآت لا يحدث بشكل مفاجئ بل يمر عبر عدة مراحل قبل الوصول إلى هذه المرحلة، فقد أبدى الباحثون اهتمامًا متزايدًا بتطوير نماذج تحليلية تساعد في التنبؤ بالآثار المالية السلبية، وتعتمد هذه النماذج على البيانات الكمية، عبر دمج مجموعة من النسب والمؤشرات المالية مع أساليب إحصائية مناسبة.

٤- دراسة (مهران والشهري، ٢٠١٧)، بعنوان: "التنبؤ بمراحل تأثير الأزمة المالية على أداء المصارف استخدام الانحدار اللوجستي دراسة تحليلية: بالتطبيق على قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي". تهدف هذه الدراسة إلى تطوير ثلاثة نماذج تحتوي على مؤشرات مالية تتميز بقدرتها التنبؤية لرصد الأزمات المالية قبل وقوعها في المصارف

العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبهدف فهم وضعية تلك المصارف وتزويد الجهات المعنية بمؤشرات مبكرة للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تكونت عينة هذه الدراسة من أحد عشر مؤشراً لعينة مكونة من ٤١ مصرفاً باستخدام البيانات الربعية الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤م، واعتمد التحليل على أسلوب الانحدار اللوجستي لبناء ثلاثة نماذج، يمثل كل منها مرحلة من مراحل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نموذج لوجستي للمرحلة الأولى يتمتع بقدرة على التنبؤ بدخول المصارف في الأزمة المالية العالمية وبلغت دقة تصنيف هذا النموذج ٨٠.٦٪، ويتألف النموذج من ثلاثة مؤشرات مالية مرتبة حسب أهميتها، وهي: إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، دخل التشغيل إلى مصروفات التشغيل، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أما في المرحلة الثانية فقد تم تطوير نموذج لوجستي آخر قادر على التنبؤ بتحسين الأوضاع المالية وخروج المصارف من تأثير الأزمة وبلغت دقته في التصنيف ٧٩.٣٪، ويتكون هذا النموذج من ثلاثة مؤشرات مالية مرتبة حسب الأهمية، وهي: إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، دخل التشغيل إلى مصروفات التشغيل، وصافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية، وبالإضافة

إلى ذلك تم بناء نموذج لوجستي للمرحلة الثالثة قادر على التنبؤ بنمو ربحية المصارف بعد تجاوزها تأثير الأزمة العالمية وبلغت دقة تصنيفه ٨٢٪، ويتألف هذا النموذج من خمسة مؤشرات مالية مرتبة حسب الأهمية، وهي: دخل التشغيل إلى إجمالي الأصول، وإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع النقدية والأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، ومصرفيات التشغيل إلى إجمالي الأصول.

٥- دراسة (أحمد، ٢٠١٠)، بعنوان: "نموذج مقترح لاستخدام الشبكات

العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية". سعت هذه الدراسة للتعرف على أحدث ما وصل إليه التطبيق العملي في مواجهة الأزمات والكوارث باستخدام نظم الذكاء الاصطناعي وخاصة الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية والتي يمكن أن تواجه البنوك التجارية المناحة للانتماء، وتحت مظلة المبادرة في احتواء الأزمة في كافة مراحلها، وتقديم الدعم لمتخذ القرار بكافة مراحل الأزمة، ووضع تصور للوضع الحالي يفيد بعملية التخطيط والتنبؤ بحدوث أزمات مستقبلية، والتوصل لتوصيات هادفة لتأصيل منهجية متكاملة لاستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية بالواقع العملي التطبيقي لمواجهة الأزمات المالية بالبنوك التجارية العالمية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي، وتكونت عينة هذه الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية العامة الأربعة وهي بنك مصر، والبنك الأهلي، وبنك الإسكندرية، وبنك القاهرة، واعتمدت هذه الدراسة على أداة المقابلة واستبيان لجمع البيانات، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات يسهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد، ويزيد من سرعة أداء الأعمال بفعالية عالية أثناء الأزمات، وقد جاءت استجابة أفراد عينة الدراسة إيجابية بدرجة كبيرة في هذا الجانب، تليها أهمية اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب، حيث حصل هذا العنصر على نسبة عالية من الموافقة، ومع ذلك تراجعت درجة الموافقة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات للحد من الخسائر البشرية والمادية، وكذلك في الاستفادة من الوسائل العلمية والآليات الحديثة، وأن من أبرز المعوقات التي تحد من فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمات في البنوك التجارية هو عدم توفر البرمجيات المناسبة، وهو ما حصل على أعلى نسبة موافقة من أفراد العينة، يلي ذلك عدم كفاية الموارد والمعدات المتاحة في حين كانت أقل المعوقات هي تصميم البرامج دون مراعاة لمهارات وأهداف مستخدمي نظم المعلومات، يليها تلف بعض المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسوب، وأن من أهم الحلول التي قد تساعد في تجاوز معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمات هي

الاستفادة من الشبكات العصبية الاصطناعية كأداة قوية في التنبؤ بالأزمات التي قد تواجه البنوك التجارية، وتتميز الشبكات العصبية بقدرتها على التعلم وتطوير الخبرة، مما يعزز قدرة متخذي القرار على اتخاذ القرارات الأنسب في ظل الظروف الطارئة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية.

٦- دراسة (Abdulazeez et al، 2024)، بعنوان: “ Building

Advanced Early Alarm Systems for Predicting Financial Crises: A Future Vision for Fiscal Policy

in Iraq”. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد التداعيات المتسارعة للأزمات المالية التي ضربت العالم أثرت بشكل كبير على الاقتصادات العالمية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، وقد أدت هذه الأزمات، التي اتسمت بالفشل المصرفي، إلى نشوء أزمة مالية قيام المؤسسات بتطوير نماذج وأنظمة ومؤشرات إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وتجنب آثارها السلبية التقلبات الدورية والصدمات غير المتوقعة، ويهدف إلى وضع الأساس لنظام إنذار مبكر للرصد الاضطرابات المالية في العراق والهدف هو تحديد الاختلالات المالية، ومنع انهيار المؤسسات المالية العراقية حماية الاقتصاد من الأزمات المالية والنقدية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما توصلت هذه الدراسة لمجموعة من

النتائج أهمها أن العراق تمتلك مؤشرات الإنذار المبكر اللازمة لمنع الأزمات، وأن تنفيذ مؤشرات الإنذار المبكر من شأنه أن يحمي العراق من الأزمات المالية، وأن هذا النظام الفعال عالميًا يعمل على تعزيز إدارة الأزمات من خلال المؤشرات المقدمة، وأن العراق تدرس إمكانية تنفيذ الشبكات العصبية الاصطناعية والذكاء الاصطناعي والنماذج اللوغاريتمية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة اعتماد هذا النظام العالمي المتقدم لقطاعه المصرفي والمالي، ويجب تعزيز الشفافية والإفصاح لتسهيل تنفيذ مثل هذا النظام المتقدم، ويجب تفكر جميع البلدان في اعتماده.

٧- دراسة (SHAWIAH, 2016)، بعنوان: “ Risk Management

Strategies for dealing with Unpredictable Risk in

Saudi Arabian Organizations”. تهدف هذه الدراسة إلى وضع

مجموعة من المبادئ التوجيهية لتمكين المنظمات السعودية من تحسين متانتها وقدرتها على الصمود في حالة حدوث مخاطر غير متوقعة، ولتحقيق هذا الهدف راجعت هذه الدراسة وفحصت الأدبيات ذات الصلة بالمخاطر غير المتوقعة وفلسفاتها وممارساتها من أجل تحديد مستوى فهم مفاهيم وخصائص المخاطر غير المتوقعة، وهدفت للتعرف على الفحص النقدي لأهمية وفعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز قوة ومرونة

المنظمات في إدارة المخاطر غير المتوقعة في المملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكشف الآثار المترتبة على مخاطر الطوارئ التي تم تحديدها في الأدبيات الموجودة والمشاركة مع الخبراء في المملكة العربية السعودية أن مخاطر الطوارئ يمكن أن تكون شديدة ومتطرفة ومنخفضة التردد، وتؤثر سلباً على المنظمات والمجتمع حيث تحدث، وأشارت البيانات الثانوية التي تم جمعها من خلال الأدبيات الموجودة حول مخاطر الطوارئ وإدارة الأزمات والمخاطر إلى أن القدرة على التعامل مع مخاطر الطوارئ تتطلب استراتيجية مشتركة، وتكونت عينة هذه الدراسة من ثلاثة عشر خبيراً ومديراً في المملكة العربية السعودية وجلسات تركيز جماعي مع ممارسين متوسطي المستوى وذوي خبرة في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وأن هناك مستوى منخفضاً من المعرفة حول أهمية وفعالية استراتيجيات المرونة والمتانة وإدارة المخاطر في التخفيف من آثار مخاطر الطوارئ في المنظمات في المملكة العربية السعودية، واستخدمت هذه الدراسة أداة المقابلات والاستبيان لجمع البيانات وتحليلها، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تفيد ممارسة وإدارة الأزمات والمخاطر في المنظمات السعودية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تشجيع المزيد من

التحقيق في النتائج الرئيسية لهذا البحث؛ لأن هذا البحث يساهم في المجال الأكاديمي والعملي لإدارة الأزمات والمخاطر، وخاصة من خلال التأكيد على الحاجة إلى تحسين القدرة التنظيمية والمرونة والمتانة للتعامل مع أحداث الأزمات والمخاطر المستقبلية.

٨- دراسة (KEENER M. H، 2013) "Predicting The "

Financial Failure of Retail Companies in The United

States 2013". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تطبيق نماذج التنبؤ الفشل المالي على قطاع تجارة التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم الباحث أسلوب التحليل اللوجستي للتنبؤ بالفشل المالي وشملت عينة الدراسة الشركات التي تمارس علنا تجارة التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٢، وتوصل الباحث إلى نتائج متوقعة تقدم دليل واضحاً على إمكانية استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، حيث أظهرت هذه النتائج أن الشركات الأكثر احتمالاً للفشل المالي هي تلك الشركات التي تميزت بنسبة نقدية منخفضة، وهامش تدفق نقدي منخفض وارتفاع نسبة ديون حقوق المساهمين.

٩- دراسة (Saiah et al، 2012)، بعنوان "Predict the "

Financial Markets Crises (Forecasting Models and

.(Their Applicability in the Arab Financial Markets

يهدف هذا البحث إلى إمكانية إيجاد نموذج أو طريقة موثوقة للتنبؤ بالأزمات المالية أو الحد منها، وتحديد موعد حدوث الأزمات المالية في السوق المالية نظرًا لأنها تنتقل بسرعة إلى سوق مالية أخرى، وتسبب آثارًا سلبية على السوق المالية الأخرى، فإن معنى ذلك أن الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم مترابطة مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك تتطلب الأسواق المالية تحديد الشكل أو الطريقة لتجنب الأزمات المالية أو الحد منها، وكانت نتائج هذه الدراسة أن الأزمة المالية تحدث عندما (يكون معدل نمو الائتمان المحلي مرتفعًا، وتقييم سعر الصرف مرتفعًا مقارنة بالاتجاه العام، وارتفاع سعر الفائدة الأجنبية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي عن الدين الخارجي، وارتفاع نسبة مضاعف النقود مقارنة بالاحتياطيات، وعندما يكون هناك عجز كبير في الحساب الجاري)، وإذا كان بإمكان أي سوق مالية التحكم في هذه العوامل، فهذا لا يعني أن هذه السوق سوف تتعرض لأزمة مالية، بل قد تحدث الأزمة المالية في سوق مالية أخرى وترتفع إلى هذه السوق، لذا فإن الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذا النوع من الأزمات المالية هي إنشاء أسواق مالية عالمية لوضع معايير لتقييم أداء الأسواق المالية، ويجب أن تكون المعايير الستة التي ذكرناها هي أهم المعايير والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وقد تتعرض السوق المالية لأزمة مالية إذا حدث أي انحراف سلبي عن

المعايير ومؤشرات التقييم لمدة تزيد عن ستة أشهر، وفي الواقع تقيس هذه المؤشرات أداء البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها السوق المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على أداء السوق المالية في أي دولة، وبالتالي فإن هذه المؤشرات والمعايير تعد أدوات مهمة للدوائر الاقتصادية في تحسين الأداء الاقتصادي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث الحالي يتبين أوجه الاختلاف والاتفاق في محاور عدة كالآتي:

- من حيث الموضوع:

تطرقت بعض الدراسات السابقة الى الازمات المالية، وبعضها ركزت على التنبؤ بالأزمات المالية، باستخدام بعض الوسائل، ولم تتطرق الى الجوانب المختلفة لمخاطر الازمات المالية كما أنها لم تأت بالبحث الكافي في هذا المجال، وكما ان هذه الدراسة قد تميزت عن سابقتها بأنها جمعت بين محاور دراسات متعددة وخرجت بنتيجة جمعية.

وأما من حيث العلاقة التي تربط بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية
فيتفقان جميعاً في دراسة التنبؤ بالأزمات المالية.

من حيث اوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية هو
ان الدراسات السابقة تناولت التنبؤ بالأزمات المالية بشكل عام ، بينما
البحث الحالي ركز على التنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها.

- من حيث منهج البحث:

تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج
الوصفي لأنه المنهج الذي يتناسب مع الدراسات الإنسانية، بينما تختلف
الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج التحليلي
كونه من أهم المناهج التي يتم من خلالها الحصول على النتائج السليمة.

- من حيث المجتمع والعينة والأداة:

اختلف البحث عن الدراسات السابقة في استهدافها لمجتمعات مختلفة
حكومية وخاصة، بينما ركزت هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية
وكانت عينة البحث تتمثل بمصرف الراجحي.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

للأزمة المالية تأثير واسع على مختلف الأنشطة الاقتصادية في جميع الدول دون استثناء، ومع ذلك يختلف مدى تأثير اقتصاد كل دولة تبعاً لدرجة انفتاحها الاقتصادي على الاقتصاد العالمي، ومدى تشابكها واندماجها في مختلف المجالات المالية والاقتصادية، مثل حجم التبادل التجاري والاستثمارات، وقد اتفقت مع ذلك العديد من الدراسات ومنها دراسة (مقابلة وهيلات، ٢٠١٨) ودراسة (ابن علي، ٢٠١٠) ودراسة (أحمد، ٢٠١٧)، ودراسة (المطيري، ٢٠١١)، وفي ظل التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات المالية المتزايدة تواجه المملكة العربية السعودية مخاطر متعددة قد تؤدي إلى حدوث أزمات مالية تهدد استقرارها الاقتصادي، وتعتمد المملكة بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعل اقتصادها عرضة للتذبذبات في أسعار النفط العالمية، إلى جانب المخاطر الجيوسياسية والتحديات الإقليمية، وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات غير النفطية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، لا تزال هناك حاجة ماسة لفهم أفضل لكيفية التنبؤ بالأزمات المالية واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من تأثيراتها، وتتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن آليات دقيقة للتنبؤ بالأزمات المالية وتحليل المخاطر المرتبطة بها، وذلك من خلال استخدام نماذج التنبؤ

وتحليل البيانات الضخمة، ووفقاً لمشكلة الدراسة يمكن صياغة السؤال الرئيسية للدراسة الحالية، وهو:

ما هو التنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها، وما هي استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

خامساً: أسئلة الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة الحالية فيما يلي:

- كيف يتم التنبؤ بالأزمات المالية، وكيفية التعامل معها؟
- ما هي استراتيجيات التنبؤ والتقليل بالمخاطر المالية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الهدف في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جمع البيانات في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

سادساً: فروض الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة الحالية فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفروض الفرعية وهما كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

سابعاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

١- التوصل إلى استراتيجيات فعّالة للتنبؤ بالأزمات المالية من خلال تحديد الأدوات والنماذج المالية القادرة على الكشف عن مؤشرات الأزمات قبل وقوعها.

٢- دراسة استراتيجيات الحد من المخاطر المالية والتي يمكن تطبيقها في المملكة العربية السعودية، لتقليل التأثيرات السلبية للأزمات المالية على الاقتصاد الوطني.

٣- اختبار الأثر الإحصائي للتنبؤ بالأزمات المالية على تقليل المخاطر

المالية في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى أهمية التنبؤ كأداة للوقاية.

٤- تحليل العلاقة بين تحديد الأهداف أثناء الأزمات المالية وتقليل المخاطر

المالية في المملكة العربية السعودية، لتوجيه عمليات اتخاذ القرارات المالية نحو استجابة مدروسة وفعالة.

٥- فحص أثر جمع البيانات المالية خلال الأزمات على تقليل المخاطر

المالية، من خلال توضيح أهمية الحصول على بيانات دقيقة وشاملة في تشكيل استراتيجيات الاستجابة.

٦- دراسة تأثير تحديد الإطار الزمني في إدارة الأزمات المالية على تقليل

المخاطر المالية، لتحديد أهمية توقيت القرارات وتأثيره على فعالية الاستجابة للأزمات.

٧- تقييم دور التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وأثره على تقليل

المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، لمعرفة مدى أهمية التحليل الاستكشافي كأداة استباقية.

٨- تحليل أثر اختيار الأسلوب المناسب لإدارة الأزمات المالية على تقليل

المخاطر، من خلال دراسة مدى فعالية الأساليب المختلفة وتأثيرها على التخفيف من آثار الأزمات.

٩- دراسة أثر تحليل النتائج بعد الأزمات المالية على تقليل المخاطر المستقبلية، من خلال تسليط الضوء على أهمية تحليل ما بعد الأزمة كوسيلة للتعلم وتجنب الوقوع في أزمات مشابهة مستقبلاً.

ثامناً: مصطلحات للدراسة:

تتمثل مصطلحات هذا البحث العلمي بالتالي:

- الأزمات المالية:

يُعرف الباحث الأزمات المالية إجرائياً بأنها: حالة من التدهور المالي الوشيك الذي يظهر من خلال مؤشرات محددة مثل انخفاض أسعار الأسهم، أو تراجع إيرادات الدولة، أو انخفاض قيمة العملة، ويتم قياسها من خلال البيانات المالية للمملكة وأداء الأسواق المحلية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٣.

- التنبؤ بالأزمات المالية:

يُعرف الباحث التنبؤ بالأزمات المالية بأنها: استخدام نماذج تحليلية لتحليل البيانات المالية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية

المحددة؛ بهدف تحديد إشارات وعلامات أولية تدل على احتمالية وقوع أزمة مالية مستقبلاً، وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استباقية.

- استراتيجيات التنبؤ:

يعرف الباحث استراتيجيات التنبؤ إجرائياً بأنها: الخطط التحليلية المستخدمة لتوقع الأزمات المالية المحتملة، وتشمل تطبيق نماذج التنبؤ المعتمدة على تحليل البيانات الاقتصادية الضخمة داخل السعودية، لقياس قدرة هذه الاستراتيجيات على التنبؤ بتلك الأزمات بدقة.

- المخاطر المالية:

عرف الباحث المخاطر المالية إجرائياً: هي احتمالات تعرض الاقتصاد السعودي لخسائر أو تقلبات سلبية يمكن قياسها من خلال تحليل بيانات أسواق المال، وتقلبات أسعار النفط، وتغيرات السيولة، ويتم تحديد نسبة المخاطر بناءً على مؤشرات مالية محددة مثل العجز المالي ومعدلات التضخم.

- التقليل من المخاطر المالية:

عرف الباحث التقليل من المخاطر المالية إجرائياً بأنها: استخدام أدوات محددة مثل التنويع الاقتصادي وتطوير سياسات مالية، وتحليل تأثيرها الفعلي على تخفيف حدة الأزمات المالية المحتملة وتقليل آثارها الضارة

على الاقتصاد السعودي، ويتم قياس فاعلية هذه الأدوات من خلال مؤشرات الاستقرار المالي في المملكة.

- مصرف الراجحي:

يُقصد به إجرائيًا في هذه الدراسة منشأة التي سيتم تطبيق الدراسة الميدانية عليها وهي تحمل اسم (مصرف الراجحي) في المملكة العربية السعودية.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تهدف الى الإلمام بظاهرة معينة، لتكوين صورة أكثر دقة عن هذه الظاهرة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول الى استنتاجات عامة تسهم في تحقيق الواقع وتطويره، الذي يهدف كذلك إلى وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات، الدراسة المتمثلة دراسة وتحقيق النهج العلمي للموضوع وتصنيف العادات والقرارات السلوكية بالتجارب البحثية السابقة على مستوى الشركات والمنظمات وتجاربها مع هذا النهج واكتساب جل اهتماماتها وسر نجاحها في تجاوز هذا الأمر والتركيز بشكل كامل على الاستفادة من وضخ الخطط المدروسة والاهداف

القائمة ودراسة وتحقيق مثل هذه الحالات التي مكنت هذه المنظمات من تجاوز أزماتها وحل مشاكل قراراتها على نهج سليم مكن لها هذا الاستمرار والنجاح في جميع تفاصيلها وتطبيق مبدأ الحوكمة الفعال من خلال احدث الممارسات التي أوجبت على صناع القرار بها الالتزام الكامل للحد من عبث القرار وجعلت التنظيم الداخلي هو الأساس والإطار الذي يتم بناء عليه استراتيجية الشراكة والتميز، حيث لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة وإنما يشتمل تحليل البيانات وقياسها وتغييرها والوصل إلى وصف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها.

- أدوات الدراسة والعينة والمجتمع:

- البحث العلمي.
- البحث الكمي.
- التجارب والاختبارات السلوكية.
- تجربة المستخدم.
- التحليل والتقييم.
- بيانات الأداء والسجلات.

أما عينة البحث فسيتم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من العاملين في مصرف الراجحي.

عاشراً: محددات الدراسة:

❖ **الحدود الموضوعية:** تركز هذه الدراسة على موضوع التنبؤ بالأزمات المالية وتقليل مخاطرها في المملكة العربية السعودية، وتتضمن الدراسة تحليل أدوات التنبؤ المختلفة، مثل النماذج الاقتصادية، وتحليل البيانات الضخمة، ودورها في تقديم استراتيجيات استباقية للتقليل من المخاطر المالية.

❖ **الحدود المكانية:** تُجرى الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث يتم التركيز على العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة على الاستقرار المالي في المملكة.

❖ **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على البيانات والتحليلات المتعلقة بالفترة من عام ٢٠١٠ إلى الوقت الحالي، مع التركيز على المستجدات الاقتصادية والتطورات الأخيرة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الحادي عشر: خطة الدراسة:

- الفصل الأول الإطار العام للدراسة يحتوي على: المقدمة، وأهمية الدراسة، المراجعة الادبية (الدراسات السابقة)، ومشكلة الدراسة،

وأسئلة الدراسة، وفروض الدراسة، وأهداف الدراسة،

ومصطلحات الدراسة، ومنهج وحدود الدراسة.

- الفصل الثاني الإطار النظري: ويتضمن ما يلي:

- المبحث الأول: الأزمة المالية.

- مفهومها، وخصائصها .

- أسباب الأزمة المالية وأنواعها.

- أبعاد الأزمة المالية.

- مؤشرات الأزمات المالية.

- أهم الأزمات المالية العالمية والحلول المتخذة.

- المبحث الثاني: المخاطر المالية.

- مفهوم المخاطر المالية، وإدارتها، وتصنيفاتها، ومسبباتها.

- أهداف ادارة المخاطر المالية.

- خطوات ادارة المخاطر المالية.

- المبحث الثالث: التنبؤ بالأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.

- كيفية التعامل مع الأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.

- مؤشرات الانذار المبكر للأزمة المالية.

- استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية.

- الآليات الحديثة للوقاية من الأزمات المالية.

- الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاته.

- الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتفسيرها.

- قائمة المراجع.

- الملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الأزمة المالية.

- مفهومها، وخصائصها.
- أسباب الأزمة المالية وأنواعها.
- أبعاد الأزمة المالية.
- مؤشرات الأزمات المالية.
- أهم الأزمات المالية العالمية والحلول المتخذة.

- مفهوم الأزمة المالية، وخصائصها:

تعرف الأزمة لغة بأنها: الضيق، الشدة، والسنة، والقحط، (ابن فارس،

مقاييس اللغة)

يقول ابن منظور: الأزم: من شدة العض بالفم كله، وقيل السنة: أزمة،

وأزوم، وأزام، بكسر الميم، والأزم: الجذب، والمحل، قال ابن سيده: الأزمة

الشدة، والقحط، والجمع: أزمات، والمأزم: الطريق الضيق بين جبلين (ابن

منظور، لسان العرب).

وقال تآزم الشيء، أي اشتد، وضاق، وتآزم: أصابته أزمة (النجار،

٢٠٠٩م).

أما تعرف الأزمة اصطلاحاً: فقد تم تعريفها من قبل دائرة المعارف

للعلوم الاجتماعية بأنها: عملية حدوث أي خلل خطير، ومفاجئ، في

العلاقة بين العرض، والطلب، في الخدمات، السلع ورؤوس الأموال (دوابة،

٢٠٠٩م)

يُعرف الباحث الأزمات المالية إجرائياً بأنها: حالة من التدهور المالي

الوشيك الذي يظهر من خلال مؤشرات محددة مثل انخفاض أسعار

الأسهم، أو تراجع إيرادات الدولة، أو انخفاض قيمة العملة، ويتم قياسها

من خلال البيانات المالية للمملكة وأداء الأسواق المحلية بين عامي

٢٠١٠م و٢٠٢٣م.

- خصائص الأزمة المالية:

للأزمات المالية مجموعة من الخصائص يمكن حصرها في الآتي:

١- التدهور في قيمة الأصول: مما يؤدي إلى تتراجع قيمة أسهم الشركات بشكل كبير، وحدوث خسائر فادحة للمستثمرين. وتخفض أسعار العقارات بشكل كبير، مما يؤثر على الثروة الوطنية، ويؤدي إلى أزمة في قطاع الإنشاءات، وتفقد العملة الوطنية قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى.

٢- زيادة في معدلات التضخم: تشهد الأسعار ارتفاعًا حادًا، مما يقلل من القدرة الشرائية للمواطنين، ويؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة، وعدم تناسب الزيادات في الأجور مع ارتفاع الأسعار، مما يزيد من الضغوط على الطبقات الضعيفة، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وتفقد المدخرات قيمتها الحقيقية بسرعة، مما يقلل من الحوافز للادخار والاستثمار. (داودي، ٢٠١٤م)

٣- تراجع حاد في النشاط الاقتصادي: حيث تتراجع الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، ويتردد المستثمرون في ضخ أموالهم في الاقتصاد، مما يزيد من حدة الأزمة، وتقل البنوك من حجم القروض المقدمة، مما يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي.

- ٤- انهيار الأسواق المالية: حيث تواجه الشركات والأفراد، صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتمويل أنشطتهم، يزداد خطر عدم سداد القروض، مما يدفع البنوك إلى زيادة معدلات الفائدة.
- ٥- زيادة معدلات البطالة: يؤدي الى صعوبة العثور على عمل، فتلجأ الشركات إلى تخفيض عدد العاملين لديها، لتقليل التكاليف ويواجه الخريجون والباحثون، عن عمل صعوبة في العثور على فرص عمل.
- ٦- تدهور الثقة في النظام المالي: مما يزداد خوف المستثمرين من خسارة أموالهم، مما يدفعهم إلى سحب أموالهم من البنوك والأسواق المالية: يصبح التخطيط للمستقبل أمراً صعباً بسبب عدم اليقين بشأن المستقبل الاقتصادي. (الخصيري، ٢٠٠٩م).

- أسباب الأزمة المالية:

تحدث الأزمات المالية في كثير من دول العالم، حتى تكون محط دراسة الدارسين، نظراً لآثارها السلبية الحادة والخطيرة، التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، للدول المعنية، إضافة إلى عدوى الأزمات المالية، لاقتصاديات الدول على اختلاف تصنيفاتها، بسبب الانفتاح الاقتصادي، والمالي، ولها مجموعة من الأسباب التي تتضافر لإحداث الأزمات المالية، وتتلخص في الآتي:

١- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: من أهم مصادر الأزمات المالية

الخارجية، التقلبات في شروط التبادل التجاري، لذلك عندما تتخفف الشروط التجارية، يكون من الصعب على عملاء البنوك المشتغلين بالنشاطات ذات العلاقة، القيام بالتصدير والاستيراد، والوفاء بالتزاماتهم، خصوصا خدمة الدين، وتقول بيانات البنك الدولي أن حوالي ٧٥ % من الدول النامية، التي تعرضت لأزمات مالية، تعرضت لانخفاض في شروط التبادل التجاري، بحوالي ١٠ % قبل حدوث الأزمات.

وكما تعد تقلبات أسعار الفائدة العالمية، هي أحد أسباب الأزمات المالية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا، لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض، بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها، وكذلك التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية، كذلك معدل التضخم يعتبر عنصرا مهما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان، وتوفير السيولة (الغزالي، ٢٠٠٤م).

١- اضطرابات القطاع المالي: ان التوسع في منح الائتمان، والتدفقات،

الكبيرة لرؤوس الأموال، من الخارج، وعملية انهيار أسواق الأوراق المالية، قواسم مشتركة تسبق حدوث الأزمات المالية، كما يؤدي التوسع في منح الائتمان، إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم، والمطابقة، بين أصول وخصوم المصارف. (عباد، ٢٠٠٩م).

٢- عدم تناظر المعلومات: يظهر عدم تناظر المعلومات، إلى الموقف

الذي يكون فيه أحد أطراف المتعاملين، في الجوانب المالية لديه،

معلومات أكثر من الاطراف الاخرى، يترتب على هذا أن الطرف الثاني، لا يستطيع تقييم أي مخاطر بشكل سليم، وينتج عن ذلك اتخاذ القرارات الخاطئة، كذلك يترتب عنه التزايد المحتمل للمخاطر المعنوية، فالظاهرة هذه ينتج عنها مشكلتان، أساسيتان، هما: الاختيار السيء، و المخاطر المعنوية. (Jean Marie ، 2003).

٣- تشوه نظام الحوافز:

عدم التأثير المالي لملاك المصارف، والإدارات العليا، من الأزمات المالية، التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم إنهاء خدماتهم، أو تحميلهم، الخسائر التي نتجت من خلال الأزمة، وبالأخص عند تحمّل المصارف المخاطر الكبيرة، ودلت التجارب العالمية، على ان الإيرادات العليا، في المصارف وقلة خبرتها، كانت أحد الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن تعديل هيكل المصارف وتدوير المناصب الإدارية لم تتجح، في التفادي لحدوث الأزمات أو الحد منها. (التوني، ٢٠٠٤م)

- أنواع الأزمات المالية:

يمكن تقسيم الازمات من حيث الى أربعة أنواع من الأزمات المالية:

١- الأزمة المصرفية: تعرف بأنها: عجز بنكي أو اضطراب مصرفي متفقم يؤدي إلى خنق الاقتصاد، وإعاقة آليات تمويله، وأنظمة دفعه، وبسببه تضطر البنوك نتيجة لتدهور ميزانياتها إلى التقليل، أو وقف إقراض، وتمويل المؤسسات، بما في ذلك حتى التي يعتبر أداؤها جيد، الامر الذي يؤدي إلى وقوع الاقتصاد عامة في أزمة ائتمانية، أو ضائقة،

وهذا النوع من الأزمات تنتج عنه أزمة مديونية خانقة، تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات على الوفاء بديونها بسبب توقف عمليات الإنتاج (Ben Abdallah، 2004).

٢- أزمة سعر الصرف: تعرف بأنها الأزمة التي تحدث في حالة حصول الانخفاض الكبير في قيمة الصرف أو إعلان السلطة النقدية، عن سوء تقدير العملة المحلية، وتعديل نظام الصرف، مع إدخال الرقابة على حركة رؤوس الأموال، والتي تؤدي إلى إغلاق سوق الصرف لبعض الساعات (مطر وآخرون، ٢٠٠٨م).

٣- أزمة سوق الأوراق المالية: تعرف بأنها "الأزمة التي تأتي كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاع يفوق القيمة العادلة، لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة، وتحد أزمة أسواق رأس المال عندما يتعاضم الاتجاه نحو بيع الأسهم، فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط، وتحد حالة الانهيار" (أبو فارة، ٢٠٠٨م، ص ٣٤).

٤- أزمة المديونية: تعرف بأنها "تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان تحد أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع (Flux) الدائنة. وعند انقطاع حركة التدفقات في أغلب الأحيان، راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته" (قحايرية، ٢٠٠٥م، ص ١٣٦)

- مؤشرات الأزمات المالية:

يمكننا تصنيف المؤشرات الاقتصادية، الدالة على إمكانية تعرض الدولة لأزمة السوق المالي، الى مجموعتين:

أ- المجموعة الأولى وتتضمن:

- الضخامة في العجز الوارد في الميزان التجاري.
- انخفاض حاد في احتياطي البنوك، من العملات الأجنبية.
- انخفاض كبير في العملة الأجنبية.
- ضعف رقابة البنك المركزي، على كل من الجهاز المصرفي وسعر الصرف وسعر الفائدة.
- ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة، ومعدل التضخم.

ب- المجموعة الثانية وتتضمن:

- ضخامة حجم المديونية الخارجية قصيرة الأجل.
 - ضعف رقابة البنك المركزي وعدم حصوله على المعلومات الخاصة بالإقراض الخارجي الممنوح للقطاعين العام، والخاص.
 - الانخفاض لفعالية وأداء الجهاز المصرفي.
 - الارتفاع في نسبة الاستثمارات غير المباشرة، داخل البورصات.
 - تحكم بعض الهيئات على السوق المالي.
 - التذبذب الرقابي على الاسواق المالية من خلال مختلف التداولات.
- (ميمونة، ٢٠١٤م).

- أهم الآزمات المالية العالمية والحلول المتخذة:

الأزمات المالية العالمية، من الظواهر المتكررة في التاريخ الاقتصادي العالمي، تحمل في مضامينها تداعيات واسعة النطاق على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، سيتم في هذه الجزئية التطرق الى أهم الازمات المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وأهمها:

١- الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٩): تعتبر هذه أزمة الكساد من أشد الأزمات الاقتصادية، التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، التي أدت إلى انهيار أسواق المال العالمي، وارتفاع المعدلات للبطالة، والتدهور للناتج الإجمالي العالمي (ميمونة، ٢٠١٤م).

٢- أزمة النفط (١٩٧٣-١٩٧٩): شهد العالم خلال سبعينيات القرن الماضي أزميتين نفطيتين كبيرتين، نتج عنهما ارتفاع حاد في أسعار النفط، وتضخم، وركود اقتصادي عالمي (حماد، ٢٠٠٩م).

٣- أزمة الديون اللاتينية (ثمانيات القرن العشرين): عانت العديد من الدول اللاتينية من أزمة ديون خانقة، نتجت عن زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية، وارتفاع أسعار الفائدة على المستوى الدولي (طلقاح، ٢٠٠٥م).

٤- أزمة شرق آسيا (١٩٩٧): ضربت هذه الأزمة العديد من دول شرق آسيا، ونتجت عن عدة عوامل، منها المضاربة على العملات، وتراكم الديون، وانهيار أسواق الأسهم (النجار، ٢٠٠٩م).

٥- الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨): كانت هذه الأزمة من أشد الأزمات المالية تأثيراً على الاقتصاد العالمي، ونتجت عن أزمة الرهن العقاري

في الولايات المتحدة، وانتشار الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري (CDOs) (فريد كورتل، ٢٠٠٨م).

الحلول المتخذة:

- ١- السياسات النقدية: مثل التيسير الكمي، عن طريق شراء الأصول المالية من قبل البنوك المركزية لزيادة السيولة في الاقتصاد، وخفض أسعار الفائدة، الذي يشجع الاستثمار والإنفاق.
- ٢- السياسات المالية: كالتحفيز المالي، وزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتعزيز النمو الاقتصادي، واستخدام برامج الإنقاذ المالي، وتقديم المساعدات المالية للمؤسسات المالية والشركات المتعثرة.
- ٣- الإصلاحات الهيكلية: مثل إصلاح نظام الرقابة المالية، لضمان استقرار النظام المالي ومنع تكرار الأزمات، وتنويع الاقتصاد، للحد من الاعتماد على قطاع واحد، وتحسين بيئة الأعمال
- ٤- التعاون الدولي: عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية، بين الدول للعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية، تقديم المساعدات المالية، للدول التي تضررت من الأزمات.

المبحث الثاني: ادارة المخاطر المالية.

- مفهوم المخاطر المالية وأدارتها وتصنيفاتها

ومسبباتها.

- أهداف إدارة المخاطر المالية.

- خطوات إدارة المخاطر المالية.

- مفهوم المخاطر المالية وتصنيفاتها ومسبباتها.

التعريف بالمخاطر المالية:

أن الخطر المالي: يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن مصطلح الخطر يستخدم لإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين (الراوي، ٢٠٠٩م).

التعريف بإدارة المخاطر:

وتعرف إدارة المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة التي تستخدم عملية التعامل مع المخاطر ووضع طرق واجراءات من شأنها تقلل من إمكانية حدوث الخسائر. (المعيوفي، وعبد العزيز، ٢٠١٧م).

وتعرف بأنها: كل الإجراءات، التي تقوم بها الإدارات للعمل على الحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في الحدود الدنيا (٢٠٠٢م، Catry، May، Behade).

تصنيفات المخاطر المالية:

تتعرض المؤسسات للمخاطر المالية التي تؤدي للخسائر والفشل، في تحقيق الأهداف، ويمكن ايراد أهم تصنيفاتها وهي كالآتي:

١- مخاطر الائتمان: هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة المقترض على السداد لالتزاماته المالية، في المواعيد المحددة.

٢- مخاطر السوق: هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في الأسواق المالية، كأسعار الأسهم، والعملات، والسندات، ومعدلات الفائدة.

٣- مخاطر السيولة: هي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تحويل

الأصول، إلى نقد بسرعة، وبسعر عادل في السوق.

٤- مخاطر التشغيل: هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية أو

عيوب في الأنظمة أو العمليات الداخلية.

٥- مخاطر أخرى:

- مخاطر قانونية: المخاطر الناجمة عن التغيرات في التشريعات أو القوانين.

- مخاطر سياسية: المخاطر الناجمة عن التغيرات السياسية أو الأحداث السياسية غير المتوقعة.

- مخاطر تقنية: المخاطر الناجمة عن التطور التكنولوجي السريع.
(خيرة، ٢٠٢٠م).

أسباب المخاطر المالية:

تنقسم أسباب المخاطر إلى عدة عوامل منها ما هي داخلية وأخرى خارجية، وهي كالتالي:

أ- الأسباب الخارجية: ترتبط الاسباب الخارجية غالباً بالمحيط الخارجي، للمنظمة وهو العامل الذي له تأثيرات أكبر وهي كالنحو التالي: (جلال، ٢٠١٦م).

١- التكنولوجيا: للعامل التكنولوجي تأثير في نشاط المنظمة كبير إذ ان للتكنولوجيا ارتباطاً كبيراً بطرق الإنتاج، والعتاد المتاح، والمؤسسة مطلوبة إلى مسايرة التطور التقني.

٢- **العملاء:** يتحدد العملاء في القطاع الاقتصادي الضيق أو على

المستوى الدولي، ثم أن التنوع في الأسواق يؤدي إلى التنوع في

العملاء، ويفرض ذلك على المؤسسة تنويع المنتجات وتعددتها.

٣- **المنافسة:** تتعرض المؤسسة لمنافسة وطنية، أو جهوية، أو دولية،

وتكون كل نشاطاتها خاضعة لتلك المنافسة، ومحيط المنظمة على

هذا المستوى، يمكن أن يتكون من مؤسسات أخرى، تنتمي لنفس

القطاع الذي تنشط فيه.

٤- **البيئة الاقتصادية:** يقصد بالبيئة الاقتصادية، بأنها عناصر،

وخصائص، النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه المنظمة، كالدخل،

الطلب، ومعدلات التضخم، ومدى توافر عوامل الإنتاج، وأسعار

الفائدة، والسياسة النقدية، والمالية للدولة، وكذلك دورة الأعمال،

والمناخ العام للاستثمار.

٥- **البيئة الاجتماعية والثقافية:** يكون للبيئة الاجتماعية، تأثير كبير على

التدفق النقدي للمنظمة لأن تأثيرها يكون بدرجة ملموسة في جانب

الطلب على منتجات المنظمة، وعلى القواعد، والقيم والممارسات

للعاملين داخل المؤسسة، إضافة الى ذلك المحيط الثقافي.

٦- **البيئة الطبيعية:** تتكون من العناصر البيئية من الطبيعة نفسها،

كالمناخ، وطبيعة التربة، وغير ذلك.

ب- **الأسباب الداخلية:** ترتبط الاسباب الداخلية بعناصر متعددة، وهي

كالآتي: (هندي، ١٩٩٩م).

- ١- (التسيير) الإدارة: هو " الطريقة العقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية، المالية، المادية، بهدف تحقيق الأهداف المقصودة، وتتم حسب السيرورة المتمثلة، بالتخطيط، والإدارة، والتنظيم، ورقابة العمليات، بهدف تحقيق أهداف المنظمة، بالتوفيق بين الموارد المختلفة.
- ٢- الأفراد: الأفراد العاملين، يجب أن يدرسوا من حيث: معرفة أوضاعهم الاجتماعية، والنفسية، للأجور الممنوحة لهم، ومستوى انتاجيتهم، وعوامل التغيب لديهم.
- ٣- الاستراتيجية: تعتبر الاستراتيجية، مجموعة القرارات الهامة للاختيارات الكبيرة للمنظم، التي تتعلق بالمنظمة، والهادفة أساسا إلى تكييف المنظمة للتغيير، وتحديد الغايات الأساسية.
- ٤- المنتجات: للمنتجات عمر محدد، ومتسارع، مع مستوى تطور التقنيات، المنظمة التي تود البقاء في المستقبل هي التي تبحث دائما عن المنتجات الجديدة، التي تحل مكان المنتجات الغير مقبولة، أو تؤدي إلى تحمل المخاطر الكبيرة.
- ٥- الهياكل: الهيكل هو: الأسلوب الذي يتم بواسطته تنظم المسؤوليات، والصلاحيات، والأقسام، وإن هيكل المنظمة يجب أن يخدم التطور للأفراد، والعمل على تحسين الأداء لديهم، ولا يكون عقبة عليهم بدعوى ضرورة التسيير، والرقابة.

٦- الإعلام والاتصال: لا بد من اهتمام كبير بالنسبة للمنظمة، ومن الضروري الرغبة في الاهتمام بالآراء الجديدة، والمعلومات الجديدة، ومجالات الاهتمام الجديدة. (هندي، ١٩٩٩م).

- أهداف إدارة المخاطر المالية:

- يمكن تقسيم أهداف إدارة المخاطر المالية، الى ما يلي:
- ١- العمل على حماية مصالح المودعين، والمستثمرين، والدائنين، من خلال المحافظة على الأصول المتوفرة.
 - ٢- السيطرة الرقابة، المحكمة على المخاطر في الأعمال أو الأنشطة، المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية، والأوراق المالية، وغير ذلك، من ادوات الاستثمار.
 - ٣- العلاج النوعي، عبر تحديد كل نوع من المخاطر، وعلى كافة المستويات.
 - ٤- الحد من الخسائر، أو تقليلها إلى أدنى الحدود الممكنة، وتأمينها من عن طريق الرقابة الفورية، أو عن طريق تحويلها إلى جهات خارجية.
 - ٥- وضع دراسات قبل الخسائر أو بعدها، بغرض المنع أو التقليل من الخسائر المحتملة، وتحديد أية مخاطر يتوجب السيطرة عليها.
 - ٦- حماية الاستثمارات، عن طريق حماية مقدراتها الدائمة على توليد الأرباح، رغم أي خسائر.

- ٧- ارتباط التخطيط، بإدارة المخاطر، لاستمرارية العمل، حيث توفر إدارة المخاطر الكثير من المدخلات، لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- ٨- تعمل إدارة المخاطر، على وضع التقارير الدورية، لحجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

لهذا تعتبر أهداف إدارة المخاطر، عملية بحث عن كل المخاطر ودراستها، وتحديد آثارها وكيفية السيطرة عليها، وإيجاد الطرق الجديدة الفاعلة والمناسبة لحلها أو معالجتها، أو التخفيف منها.

- خطوات إدارة المخاطر المالية:

ان ادارة المخاطر تمثل مدخلا، أو منهجا، علمياً في التعامل مع المخاطر، وهذا يدل بأن العملية تتضمن سلسلة من الخطوات، التي تمثل الواقع العملي، وهذه الخطوات كالاتي:

١- تقرير الأهداف والغايات: تعتبر الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تحديد ما تريد المنظمة، أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بدقة.

٢- اكتشاف المخاطر المالية.

٣- تقييم المخاطر.

٤- تحديد البدائل واختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الخطر.

٥- تنفيذ القرار. ٦- التقييم والمراجعة. (بلقلة، ٢٠٢٠م)

المبحث الثالث: التنبؤ بالأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.

- كيفية التعامل مع الأزمات المالية للتقليل من
مخاطرها.

- مؤشرات الانذار المبكر للأزمة المالية.

- استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية.

- الآليات الحديثة للوقاية من الأزمات المالية.

- كيفية التعامل مع الأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.

الأزمات المالية تعتبر جزء لا يتجزأ من الحياة العملية، وقد تؤثر على الأفراد، والشركات، والحكومات، على حد سواء، وهناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها لتقليل تأثير هذه الأزمات والتعامل معها بفعالية يمكن ايرادها كما يلي:

- ١- تحديد المشكلة: عن طريق تحليل الموقف لوضعك المالي الحالي، والديون التي تواجهها، تحديد الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية.
- ٢- وضع ميزانية واقعية: من خلال تسجيل وتتبع النفقات، وتحديد الأولويات في نفقاتك، وتقليل النفقات غير الضرورية.
- ٣- التخطيط المالي الاستباقي: في المحاولة لتجميع مبلغ من المال يكفي لتغطية نفقاتك الأساسية، تقليل الديون المتراكمة وسدادها بأسرع وقت ممكن، خاصة الديون ذات الفائدة العالية.
- ٤- زيادة الدخل: من خلال البحث عن فرص عمل إضافية، وبيع الأصول غير الضرورية. (الشرقاوي، ٢٠٠٥م)
- ٥- حاول التفاوض مع الدائنين لتعديل شروط السداد،
- ٦- البحث عن دعم: عن طريق الاستعانة بالأسرة والأصدقاء، وتعلم المزيد عن إدارة المال والاستثمار، وكذلك وضع خطة مالية طويلة الأجل، مع التأكد من أن لديك تغطية تأمينية كافية لحماية نفسك وعائلتك.
- ٧- تابع الأخبار الاقتصادية والمالية لتكون على دراية بالتغيرات التي قد تؤثر على وضعك المالي. (جمعة، ٢٠٠٩م).

- مؤشرات الانذار المبكر للأزمة المالية:

يمكن أن تكون المتغيرات التي تعد مؤشرات للإنذار المبكر لحدوث الأزمة المالية، متمثلة بمعدلاتها أكثر بكثير من الاحوال العادية، وبمتغيرات الاقتصاد الكلي، وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم للتنبؤ بالأزمات المالية واهمها:

١- الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، للعملات الوطنية نسبة الى

المعدلات في السنتين السابقتين للأزمة المالية.

٢- الزيادة في عرض النقد، بالمعنى الواسع نسبة الاحتياطات

الآخري، ويأتي ذلك من قبل ١٣ شهرا من حدوث الأزمة المالية.

٣- الانخفاض الأوراق المالية، في البلدان الصناعية (هيجل،

٢٠٠٣م).

٤- الانخفاض في المعدلات للفائدة الحقيقية، التي تعكس

السياسات النقدية، والتهور في شرط التبادل التجاري، قبل ٨

شهور من حدوث الأزمة المالية ذلك يعطي اشارة تحذيرية قوية.

٥- ان تكون الأزمة المالية مسبقة بزيادة في أسعار الموجودات

كارتفاع اسعار العقارات، والاسهم، وغيرها (IMF، World

Economic، 1998).

٦- كما تتعرض المصارف للتعثر المصرفي، وذلك عندما تهبط

قيمة أصول الجهاز المصرفي.

٧- الزيادة في الديون المشكوك في سدادها، حيث تمثل أحد المؤشرات الدالة على الأزمة التي تواجه البنك.

٨- القصور في الإطار المؤسسي التنظيمي، للقطاع المالي. (دانيال هاري، ١٩٩٨م).

- استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية:

التنبؤ بالمخاطر المالية وتقليلها، من الأهداف الأساسية لكل مؤسسة تسعى لتحقيق الاستدامة والنمو، في عالم الأعمال المتغير بشكل مستمر، عندما تتعدد العوامل المؤثرة على الأداء المالي، فإن تطوير الاستراتيجيات لإدارة المخاطر أمر ذو أهمية كبيرة وسنفصلها كالآتي:

أولاً: استراتيجيات التنبؤ بالمخاطر المالية:

١. تحليل البيانات التاريخية، بدراسة أداء المؤسسة المالي السابق، والقطاع، وتحديد أنماط والتوجهات، واستخدام أدوات التحليلية الإحصائية.

٢. التحليل للسيناريوهات، عبر تطوير سيناريوهات مختلفة لسيناريوهات مستقبلية محتملة، وتقييم التأثير لكل سيناريو على الأداء المالي (الحمداني وآخرون، ٢٠١٣م)

٣. النمذجة المحاكاة، باستخدام برامج المحاكاة، لتقييم تأثير العوامل المختلفة على الأداء المالي.

٤. التحليلات الكمية، عن طريق الاستخدام للنماذج الرياضية لتقييم المخاطر وتحديد الاحتمالات.

٥. الاستعانة بالخبراء: بالاستفادة من خبراء الاقتصاد والمالية لتقييم المخاطر (الحقوسي، والشريف، ٢٠١٥م).

ثانياً: الاستراتيجيات لتقليل المخاطر المالية:

١. تنويع الاستثمارات، بتقليل التركيز على استثمار واحد، وتوزيع الاستثمارات على مختلف الأصول.

٢. إدارة السيولة، عبر الحفاظ على المستوى الكافي من السيولة للتعامل مع الأزمات، وإدارة الديون بشكل فعال (الحمداني وآخرون، ٢٠١٣م).

٣. التأمين، عن طريق التغطية للمخاطر الكبيرة من خلال التأمينات.

٤. التحوط باستخدام العقود الآجلة والعقود المستقبلية لتأمين الأسعار.

٥. العمل على بناء علاقات قوية مع الموردين والعملاء، للتقليل الاعتماد على مورد أو عميل واحد (الخضيري، ١٩٩٧م).

- الأليات الحديثة للوقاية من الأزمات المالية:

تعتبر الأزمات المالية من التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصادات العالمية، وقد أدت الأزمات السابقة مثل أزمة (٢٠٠٨) المالية إلى إعادة النظر في الآليات للوقاية وإدارة المخاطر، نورد أهم الآليات الحديثة للوقاية من الأزمات المالية، وهي كالتالي:

١- **تعزيز الإشراف والرقابة المالية:** الرقابة على المؤسسات المالية لضمان استقرارها كنسب السيولة ونسب كفاية رأس المال، ونسب الرفع المالي وكذلك الإشراف المالي المتكامل البنوك، وشركات التأمين، والأسواق المالية لضمان عدم وجود ثغرات في النظام المالي (Goodhart، 2011، C.).

٢- **تحسين إدارة المخاطر:** مثل نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المحتملة، وإدارة المخاطر النظامية التي تؤثر على النظام المالي ككل (Berg، A.، Borensztein، E.، Pattillo، E. ، C. (2005))

٣- **تعزيز الشفافية والإفصاح:** بموجب معايير الإفصاح الدولية، تقارير الاستقرار المالي (Financial Stability Report" (2020)).

٤- **تعزيز الاحتياطات المالية:** تقوم الدول ببناء احتياطات من العملات الأجنبية لمواجهة الصدمات المالية الخارجية، صناديق الثروة السيادية كأداة لتنويع مصادر الدخل وحماية الاقتصاد من التقلبات. Beck and Fidora (2008).

٥- **التنسيق الدولي:** بين البنوك المركزية، والمؤسسات الدولية والعمل على تقديم الدعم الفني والمالي للدول التي تواجه أزمات مالية (N.-2006،Woods).

٦- **تقليل الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل:** يتم تشجيع الدول والمؤسسات على تقليل الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل وزيادة الاعتماد على التمويل طويل الأجل (F Lorenzoni،Broner ، S. (2013)، & Schmukler،G.

٧- **تعزيز الحوكمة المؤسسية:** لضمان اتخاذ قرارات مالية سليمة وتقليل الفساد (R. -2002، & Levine، G.،Caprio).

٨- **التكنولوجيا المالية:** لتحسين كفاءة النظام المالي وتقليل المخاطر يشمل ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحليل البيانات وإدارة المخاطر (Bank for International Settlements) (2019).

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

أولاً: نوع الدراسة منهجها. رابعاً: أدوات الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة. خامساً: فروض الدراسة.

ثالثاً: عينة الدراسة. سادساً: إجراءات الدراسة

- نوع الدراسة:

تندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى تحليل الظاهرة محل الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بها، ويُعرف هذا الأسلوب بأنه يعتمد على دراسة الواقع بعمق وتقديم وصف دقيق له، سواءً كان ذلك من خلال التعبير الكيفي أو الكمي (قنديلجي، ٢٠١٢).

- منهج الدراسة:

ستعتمد الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظرًا لوصفه للتنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية مُطبقة على مصرف الراجحي)، حيث تم تصميم استبانة لقياس المتغير المستقل المتمثل في التنبؤ بالأزمات المالية، والمتغير التابع المتمثل في كيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية)، وكذلك أستخدم أسلوب المقارنة، كما أستخدم أسلوب التحليل الإحصائي، وتحديدًا لتحليل البيانات واختبار فروض البحث. يهدف أسلوب دراسة الحالة برنامج (SPSS) إلى التعرف على خصائص ومضمون حالة أو ظاهرة واحدة أو مجموعة حالات أو ظواهر بصورة مفصلة ودقيقة، ثم جمع معلومات مفصلة ودقيقة عنها وتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة يمكن تعميمها واقتراح

أساليب معالجتها علي حالات أخرى مشابهة، وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى تعميمات ذات معنى يزيد ويثري بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

ويعتبر المنهج الوصفي التحليلي هو منهج يسعى للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لأبعاد المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق، لذا ترى الباحثة في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها والطرق المتاحة لجمع البيانات أن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المناسب لها.

- مجتمع الدراسة:

يعتبر مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، استخدمت هذه الدراسة استبياناً لجمع البيانات التجريبية من الخبراء الاقتصاديين، والجهات المسؤولة في المؤسسات المالية والمصرفية، إضافة إلى بيانات مالية واقتصادية منشورة رسمياً عن مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية.

- عينة الدراسة:

تكونت عينة هذه الدراسة من آراء وملاحظات الخبراء الاقتصاديين، والجهات المسؤولة في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، والتي بلغ عددها (٤٩).

- أداة الدراسة:

كانت الأداة التي تم استخدامها في الدراسة هي الاستبانة لجمع البيانات كونها من الأدوات المناسبة لمثل هذه الدراسات، والتي سيتم تفصيلها بشكل معمق من خلال الدراسة العملية، ولتحقيق فرضيات الدراسة استخدم الباحث أداة الاستبانة، وهي كالتالي:

- **الهدف العام من الاستبيان:** التعرف على التنبؤات بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية).

- **مفتاح تصحيح الاستبيان:** اعتمدت الباحثة بالاستبيان على مقياس ليكرت المتدرج والمكون من خمس درجات، ويتم توزيعه بإعطاء درجة ٥ لموافق بشدة، ودرجة ٤ لموافق، ودرجة ٣ لمحايد، ودرجة ٢ لغير موافق، ودرجة ١ لغير موافق بشدة.

خطوات بناء الاستبانة:

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة) " للتنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية)، (دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي)" قامت الباحثة بتصميم استبانة تتكون من الأجزاء التالية:

١- الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

٢- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد أقسام الاستبانة وأسئلتها.

٣- تحديد الأقسام الرئيسة التي شملتها الاستبانة.

٤- تحديد الأسئلة التي تقع تحت كل قسم.

٥- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.

٦- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرفين.

محتوى الاستبانة:

يتضمن الاستبيان على جزئين، وهما كما يلي:

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على البيانات الديمغرافية للمستجيبين، وهي: النوع، المؤهل التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: محاور الاستبيان، وهي:

- المحور الأول: (استراتيجيات التنبؤ بالأزمات المالية) ويتضمن هذا المحور على (٨) فقرات.

- المحور الثاني: (جاهزية مصرف الراجحي لإدارة المخاطر المالية) ويتضمن هذا المحور على (٩) فقرات.

- المحور الثاني: (مؤشرات وسياسات التعامل مع الأزمات المالية) ويتضمن هذا المحور على (٥) فقرات.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيبين على الفقرات، حيث يتضمن هذا المقياس على (٥) درجات للإجابة على الفقرات، وهي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، ويتيح للمستجيب اختيار درجة واحدة للإجابة، وتم ترميز هذه الدرجات بالأرقام من ١ إلى ٥ وفقاً للجدول التالي:

جدول ١ ترميز درجات الإجابة على فقرات الاستبيان.

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	٥	٤	٣	٢	١

ولغرض تحديد الدرجة الكلية لإجابة أفراد عينة الدراسة على أبعاد ومتغيرات الدراسة، تم استخدام مقياس يتضمن ثلاث فترات للمتوسط الحسابي، وهي: عالية، متوسطة، منخفضة وتم تحديد حدود هذه الفترات بالاعتماد على صيغة طول الفئة، وهي:

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

والجدول الآتي يبين فترات المتوسط الحسابي وحدود لكل منها.

جدول ٢ فترات المتوسط الحسابي وحدودها.

الفترة	منخفض	متوسط	عالية
الحدود	١-أقل من ٢.٣٣	٢.٣٣-أقل من ٣.٦٦	٣.٦٦-٥

الخصائص السيكو مترية لأداة الدراسة:

للتأكد من قدرة أداة الدراسة على قياس المتغيرات واختبار مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات والمعلومات، قامت الباحثة بإخضاعها لعدة اختبارات وهما كما يلي:

- اختبار الصدق الداخلي:

قامت الباحثة بإجراء اختبار سبيرمان للتأكد من صدق عبارات الاستبيان، وهو كما بالجدول التالي:

جدول ٣ معامل ارتباط سبيرمان للمتغير المستقل التنبؤ بالأزمات المالية.

التنبؤ بالأزمات المالية	معامل الارتباط سبيرمان	القيمة الاحتمالية (Sig)
تحديد الإطار الزمني	.٩٠٤**	.000
التحليل الاستكشافي	.٨٥٠**	.000
تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات.	.٩٣٩**	.000
تحليل النتائج في الأزمات المالية	.٩١٧**	.000

ويتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباطات للمتغير المستقل (التنبؤ بالأزمات المالية) جاءت دالة إحصائيًا؛ لأن مستوى الدلالة بها جاء أقل من ٠.٠٥، كما جاءت جميع معاملات بقيمة ارتباط عالية، فكانت جميع القيم أكبر من ٠.٣٠ مما يدل على أن أبعاد المتغير التابع ذات صدق عالي جدًا ومرتبطة به ولا يمكن حذف أي منه.

جدول ٤ معامل ارتباط سبيرمان للمتغير التابع.

القيمة الاحتمالية (Sig)	استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية	معامل الارتباط سبيرمان
.000	١	**٠.٨١٢
.000	٢	**٠.٧٩٤
.000	٣	**٠.٧٩٣
.000	٤	**٠.٨٣٧
.000	٥	**٠.٥٩٨
.000	٦	**٠.٧٣٤
.000	٧	**٠.٨٣٣
.000	8	**٠.٦٣٣

ويتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباطات للمتغير التابع (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية) جاءت دالة إحصائيًا؛ لأن مستوى الدلالة بها جاء أقل من ٠.٠٥، كما جاءت جميع معاملات بقيمة ارتباط عالية جدًا، فكانت جميع القيم أكبر من ٠.٣٠ مما يدل على أن أبعاد المتغير المستقل ذات صدق عالي جدًا.

ثبات أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على معامل ألفا كرونباخ (Crenpach's Alpha)، وذلك للتأكد من صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية وأنها تقيس ما يجب قياسه، والجدول التالي يوضح معاملات ألفا كرونباخ لجميع متغيرات الدراسة، كما يلي:

جدول ٥ قيم معاملات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التنبؤ بالأزمات المالية	٨	٠.٩١٣
استراتيجيات التنبؤ والتقليل بالمخاطر المالية	١٤	٠.٩٤٧
الاستبيان ككل	٢٢	٠.٩٥٣

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات ألفا كرونباخ لكافة متغيرات الدراسة كانت أكبر من 0.75، وهذا يشير إلى أن جميع الفقرات التي تم

استخدامها في قياس متغيرات الدراسة ذات موثوقية عالية، بينما جاء الثبات العام للاستبيان بمقدار (٠.٩٥٣) والذي جاء بمقدار عالي جدًا من الثبات.

- فروض الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة الحالية فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفروض الفرعية وهما كما

يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

- أساليب المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياته تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، لإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية المختلفة، قبل أن تقوم الباحثة بتحديد الأساليب الإحصائية لهذه الدراسة قامت بإجراء اختبار اعتدالية البيانات لتحديد طبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة والتي من خلالها ستتمكن من تحديد الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها بهذه الدراسة، لذلك قامت الباحثة بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وهو Kolmogorov-Smirnov & Shapiro-Wilk، بالجدول التالي:

جدول ٦ التوزيع الطبيعي لبيانات أداة الدراسة.

التباعد	Kolmogorov-Smirnov	Shapiro-Wilk
	Smirnov	

	Statistic	.Sig	Statistic	.Sig
التنبؤ بالأزمات المالية	٠.٢٥١	٠.٠٠٠	٠.٨١٢	٠.٠٠٠
استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية	٠.٢٣٨	٠.٠٠٠	٠.٨٢٣	٠.٠٠٠
الاستبيان ككل	٠.٢١٥	٠.٠٠٠	٠.٨٧٤	٠.٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن البيانات ليست معلمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي للبيانات، وبناءً على ذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي وهما: (التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية).
- اختبار سبيرمان Spearman ليقس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين متغيرات الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ليقس الثبات العام لأداة الدراسة.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط ليقس حجم الأثر بين متغيرات الدراسة.
- اختبار كروسكال واليس Kruskal Wallis Test، ليقس دلالة الفروق بين متغيرات الدراسة.

- إجراءات الدراسة:

- قام الباحث بتناول الإطار النظري والدراسات السابقة لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الذي سوف يتناولها الدراسة.
- عمل الباحث على تحكيم استبيان الدراسة من قبل المختصين ليتم توزيعها على المبحوثين بصورتها النهائية.
- ثم توزيع الاستبانة على المبحوثين ثم جمع كافة النسخ الموزعة من هذه الاستبانات لتم ترميزها وتفرغها ضمن البرنامج الإحصائي المناسب.
- ثم إدخال وترميز الاستبانات للشروع في عملية تحليلها.
- ثم إجراء التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة.
- ثم مناقشة النتائج وكتابة التوصيات التي تخدم الدراسات التالية في نفس المجال.

الفصل الرابع

الجانب العملي

❖ تحليل وعرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

- تحليل البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة.

- تحليل محتويات الاستبيان.

❖ النتائج والتوصيات.

– تحليل البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة.

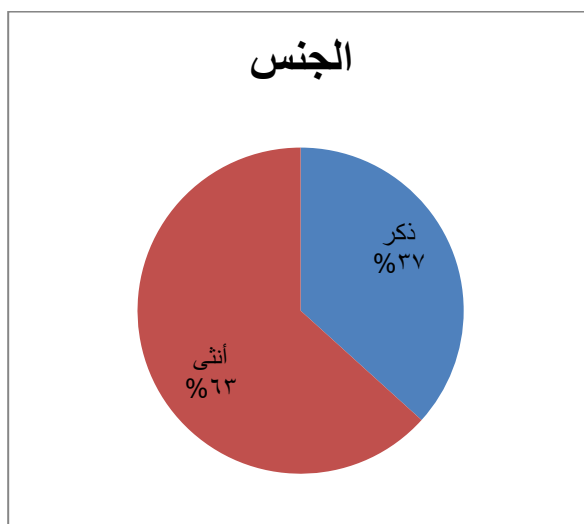
يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للخصائص الشخصية والوظيفية لآراء وملاحظات الخبراء الاقتصاديين والجهات المسؤولة في المؤسسات المالية والمصرفية، والمتعلق بالجزء الأول من الاستبانة، وفيما يلي توضيحًا لإجابات العينة.

– الجنس:

جدول ٧ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسب المئوية
ذكر	١٨	٣٦.٧%
أنثى	٣١	٦٣.٣%
المجموع	٤٩	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الإناث من عينة الدراسة كانت أعلى من نسبة الذكور، حيث جاءت نسبة الإناث بمقدار (٦٣.٣%)، بينما جاءت نسبة الذكور بمقدار (٣٦.٧%).



شكل ١ التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.

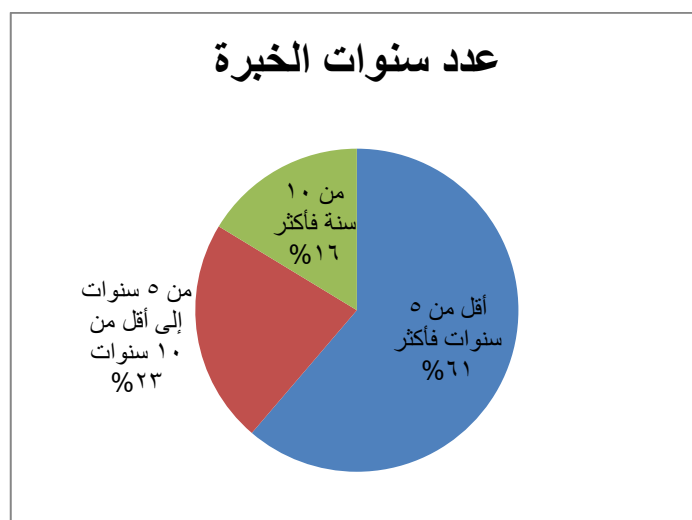
- عدد سنوات الخبرة:

جدول ٨ التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من ٥ سنوات	٣٠	٦١.٢%
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	١١	٢٢.٤%
من ١٠ سنة فأكثر	٨	١٦.٣%
الإجمالي	٤٩	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦١.٢% من أفراد عينة الدراسة كان عدد سنوات خبرتهم من أقل من ٥ سنوات، بينما جاءت نسبة ٢٢.٤% من أفراد عينة الدراسة كان عدد سنوات خبرتهم من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠

سنوات، وأخيرًا جاءت نسبة ١٦.٣٪ من أفراد عينة الدراسة كان عدد سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فأكثر.



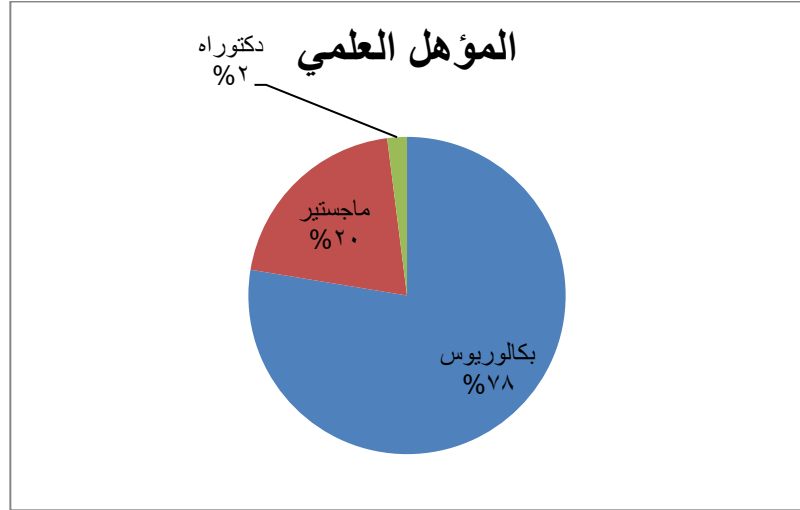
شكل ٢ التوزيع الطبيعي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير عدد سنوات الخبرة.

– المؤهل العلمي:

جدول ٩ التوزيع الطبيعي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرارات	النسب المئوية
بكالوريوس	٣٨	٧٧.٦٪
ماجستير	١٠	٢٠.٤٪
دكتوراه	١	٢٪
الإجمالي	٤٩	١٠٠٪

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة ٧٧.٦٪ من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ثم تليها نسبة ٢٠.٤٪ من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي ماجستير، وأخيرًا جاءت نسبة ٢٪ من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي دكتوراه.



شكل ٣ التوزيع الطبيعي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي.

- التحليل الإحصائي الوصفي للدراسة:

تحليل المتغير المستقل

للتعرف على واقع التنبؤ بالأزمات المالية من خلال مجالات الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على التنبؤ بالأزمات المالية بجميع أبعاده (تحديد الإطار الزمني، التحليل الاستكشافي، تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية، وتحليل النتائج في الأزمات المالية).

- بُعد تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية

للتعرف على مستوى تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال كما يوضح الجدول التالي:

جدول ١٠ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية.

رقم الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
١	4.0816	97546.
٢	4.4490	76543.
٣	4.5102	64944.
بُعد تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية	4.3469	61973.

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبُعد تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية تتراوح ما بين (٤.٠٨١٦-٤.٥١٠٢)، وأن إجمالي البُعد (٤.٣٤٦٩) بأهمية عالية، وقد حازت الفقرة (المراقبة المستمرة للأسواق المالية تساعد في الكشف المبكر عن الأزمات) بمتوسط حسابي (٤.٥١٠٢) وانحراف معياري (٠.٦٤٩٤٤)، وبأهمية عالية، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة

(تحديث نماذج التنبؤ بشكل دوري لمواكبة التغيرات في السوق المالي السعودي) بمتوسط حسابي (٤.٠٨١٦) وانحراف معياري (٠.٩٧٥٤٦).

- بُعد التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية:

للتعرف على مستوى التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال كما يوضح الجدول التالي:

جدول ١١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية.

رقم الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
١	4.6250	استخدام النماذج الإحصائية والذكاء الاصطناعي بشكل فعال للتنبؤ بالتقلبات المالية المحتملة.
٢	4.5306	التعاون مع المؤسسات الدولية يسهل الوصول إلى معلومات تساعد في التنبؤ بالأزمات.
٣	4.4286	إعادة هيكلة العمليات الداخلية بعد انتهاء فترة الأزمة يساعد على تجنب تكرارها مستقبلاً.
	4.5238	بُعد التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية
	53096	
	58102	
	73598	
	53576	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبُعد التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية تتراوح ما بين (٤.٤٢٨٦-٤.٦٢٥٠)، وأن إجمالي البُعد

(٤.٥٢٣٨) بأهمية عالية، وقد حازت الفقرة (استخدام النماذج الإحصائية والذكاء الاصطناعي بشكل فعال للتنبؤ بالتقلبات المالية المحتملة) بمتوسط حسابي (٤.٦٢٥٠) وانحراف معياري (٠.٥٣٠٩٦)، وبأهمية عالية، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (إعادة هيكلة العمليات الداخلية بعد انتهاء فترة الأزمة يساعد على تجنب تكرارها مستقبلاً) بمتوسط حسابي (٤.٤٢٨٦) وانحراف معياري (٠.٧٣٥٩٨).

– بُعد تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية

للتعرف على مستوى تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال كما يوضح الجدول التالي:

جدول ١٢ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية.

رقم الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
١	4.4898	.58175
٢	4.5102	.68076
٣	4.3469	.75142

٤	يُظهر المصرف مرونة عالية في تعديل استراتيجياته بناءً على التطورات الاقتصادية الطارئة.	4.5510	.54242
بُعد تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية		4.4745	.52352

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبُعد تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية تتراوح ما بين (٤.٣٤٦٩-٤.٥٥١٠)، وأن إجمالي البُعد (٤.٤٧٤٥) بأهمية عالية، وقد حازت الفقرة (يُظهر المصرف مرونة عالية في تعديل استراتيجياته بناءً على التطورات الاقتصادية الطارئة) بمتوسط حسابي (٤.٥٥١٠) وانحراف معياري (٠.٥٤٢٤٢)، وبأهمية عالية، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (التدريب المستمر للعاملين على إدارة الأزمات يعزز قدرة المؤسسة على التعامل معها) بمتوسط حسابي (٤.٥١٠٢) وانحراف معياري (٠.٦٨٠٧٦).

- بُعد تحديد النتائج في الأزمات المالية

للتعرف على مستوى تحديد النتائج في الأزمات المالية، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال كما يوضح الجدول التالي:

جدول ١٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد تحديد النتائج في الأزمات المالية.

رقم الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
١	4.5510	0.54242
٢	4.3673	0.78246
٣	4.5102	0.68076
٤	4.3878	0.73076
بُعد تحديد النتائج في الأزمات المالية	4.4541	0.57208

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبُعد تحديد النتائج في الأزمات المالية تتراوح ما بين (٤.٣٦٧٣-٤.٥٥١٠)، وأن إجمالي البُعد (٤.٤٥٤١) بأهمية عالية، وقد حازت الفقرة (وجود أنظمة إنذار مبكر متطورة تساعد على اكتشاف علامات الأزمات المالية قبل تفاقمها) بمتوسط حسابي (٤.٥٥١٠) وانحراف معياري (٠.٥٤٢٤٢)، وبأهمية عالية، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (استخدام أدوات التحوط المالي يساهم في تقليل الخسائر أثناء الأزمات) بمتوسط حسابي (٤.٣٦٧٣) وانحراف معياري (٠.٧٨٢٤٦).

– تحليل المتغير التابع:

للتعرف على واقع التقليل من المخاطر المالية من خلال مجالات الدراسة، وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وللتعرف إلى مستوى الفقرات الفرعية لكل فقرة من فقرات التقليل من المخاطر المالية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي هذه النتائج:

جدول ١٤ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن واقع التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

رقم	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
١	4.6327	.48708
٢	4.6939	.46566
٣	4.6122	.57068
٤	4.3750	.73296
٥	4.0408	.95654
٦	٤,٤٦٩٤	.73886
٧	٤,٥٥١٠	.54242
٨	٤,٢٢٤٥	.91891
البُعد	٥٧٨٢4.	.45593

يبين الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبُعد التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية والتي تراوحت ما بين (٤.٠٤٠٨ - ٤.٦٩٣٩)، وأن إجمالي البُعد (٤.٥٧٨٢)، بأهمية عالية، وترى الباحثة بذلك.

اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع الفرضية الرئيسية سبيرمان للتحقق من العلاقة بين واقع التنبؤ بالآزمات المالية على استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر للمالية (تحديد الإطار الزمني، والتحليل الاستكشافي، وتحديد الأسلوب المناسب، وتحليل النتائج في الآزمات المالية) في المملكة العربية السعودية.

اختبار الفرضية الرئيسية:

والتي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالآزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية "، وللتأكد من صدق هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول ١٥ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية.

التنبؤ بالآزمات المالية	قيمة R	قيمة R2	قيمة B	قيمة (T)	Sig.
-------------------------------	--------	---------	--------	----------	------

التقليل من المخاطر المالية	٠.٧٧٠	٠.٥٩٢	٠.٨٤٧	٨.٢٦٥	٠.٠٠٠
----------------------------------	-------	-------	-------	-------	-------

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية يساوي (٠.٧٧٠)، وأن قيمة الارتباط بين التنبؤ بالأزمات المالية والتقليل من المخاطر المالية جاء بمقدار (٨.٢٦٥)، وجاء بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وكان أقل من (٠.٠٥) مما يدل على أنه دال إحصائيًا، لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل والذي ينص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

واتفقت مع هذه النتيجة ما يلي:

- أكدت دراسة سماعيل وعثمان (٢٠٢٢) على أهمية النماذج التحليلية

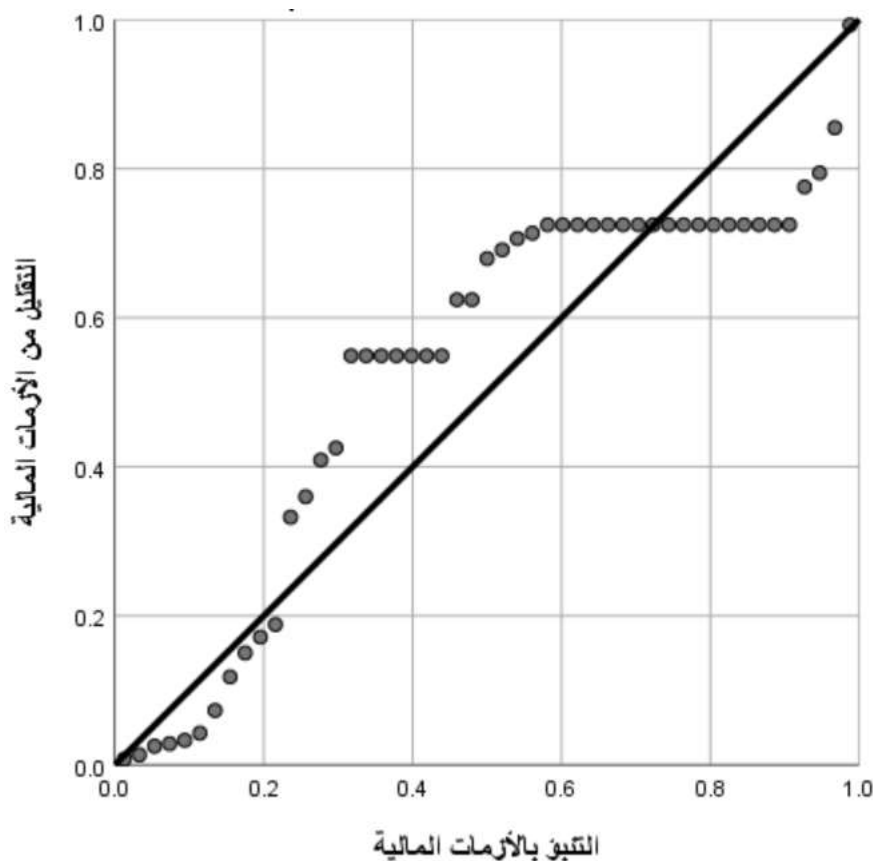
في التنبؤ بالمخاطر المالية، وضرورة تطوير استراتيجيات تنبؤيه فعالة

للحد من تأثير الأزمات المالية على المؤسسات المالية.

- دراسة Keener (2013) أوضحت أن النماذج الكمية مثل الانحدار

اللوجستي يمكن أن تكون أدوات فعالة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقليل

الخسائر المحتملة.



شكل ٤ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية"، وللتأكد من صدق هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول ١٦ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى.

تحديد الإطار الزمني في	قيمة R	قيمة R ²	قيمة B	قيمة (T)	Sig.
------------------------	--------	---------------------	--------	----------	------

الأزمات المالية					بين التقليل من المخاطر المالية
٠.٠٠٠	٥.٢٠٢	٠.٨٢٢	٠.٣٦٥	٠.٦٠٤	

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى يساوي (٠.٦٠٤)، وأن قيمة الارتباط بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية جاء بمقدار (٥.٢٠٢)، وجاء بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وكان أقل من (٠.٠٥) مما يدل على أنه دال إحصائيًا، لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل والذي ينص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

واتفقت مع هذه النتيجة ما يلي:

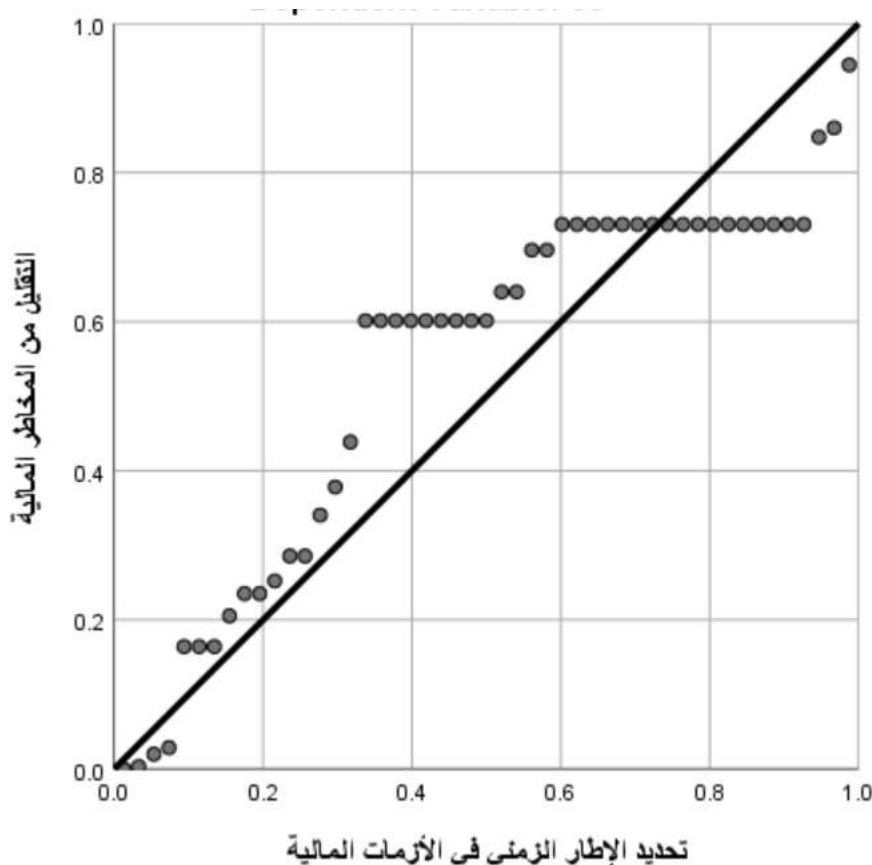
- دراسة الشهري ومهران (٢٠٢٢) أكدت على أهمية تحديد الفترات الزمنية

للأزمات المالية وتأثير ذلك على اتخاذ القرار في المؤسسات المالية.

- دراسة SHAWIAH (2016) ناقشت أهمية التنبؤ بالمخاطر غير المتوقعة

وتحديد الأطر الزمنية لمواجهتها، مما يعزز من استراتيجيات تقليل المخاطر

المالية.



شكل ٥ الانحدار الخطي البسيط في الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية"، وللتأكد من صدق هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول ١٧ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية.

التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية	قيمة R	قيمة R2	قيمة B	قيمة (T)	Sig.
التقليل من المخاطر المالية	٠.٨٢٤	٠.٦٧٩	٠.٩٦٨	٩.٩٦٢	٠.٠٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية يساوي (٠.٨٢٤)، وأن قيمة الارتباط بين التنبؤ بالأزمات المالية والتقليل من المخاطر المالية جاء بمقدار (٩.٩٦٢)، وجاء بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وكان أقل من (٠.٠٥) مما يدل على أنه دال إحصائيًا، لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل والذي ينص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

واتفقت هذه النتيجة مع ما يلي:

- دراسة (Saiah et al. (2012) أكدت على دور التحليل الاستكشافي

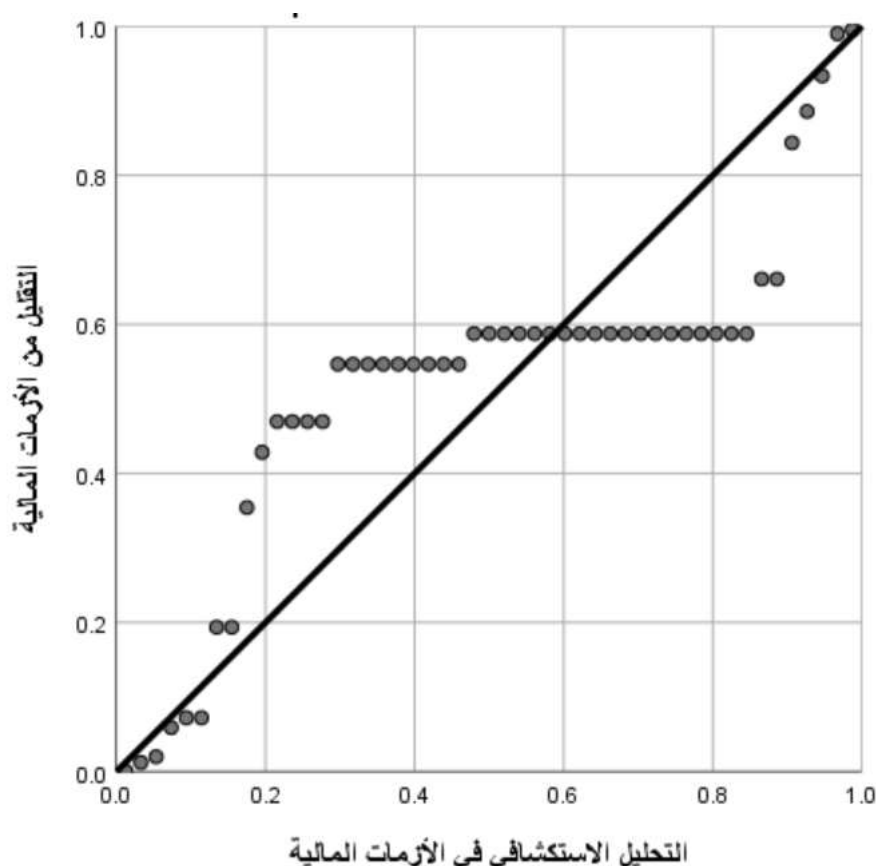
في تقييم الأسواق المالية والتنبؤ بالأزمات بناءً على المؤشرات

الاقتصادية.

- دراسة Manousaridis (2017) تناولت فعالية نموذج Z-

Altman في التنبؤ بالفشل المالي من خلال تحليل البيانات

الاستكشافية.



شكل ٦ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة

العربية السعودية"، وللتأكد من صدق هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول ١٨ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

تحديد	قيمة R	قيمة R2	قيمة B	قيمة (T)	Sig.
الأسلوب المناسب في الأزمات المالية	٠.٦٨١	٠.٤٦٤	٠.٧٨٢	٦.٣٨١	٠.٠٠٠
التقليل من المخاطر المالية					

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة يساوي (٠.٦٨١)، وأن قيمة الارتباط بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية والتقليل من المخاطر المالية جاء بمقدار (٦.٣٨١)، وجاء بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وكان أقل من (٠.٠٥) مما يدل على أنه دال إحصائياً، لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل والذي ينص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

وانتقلت مع هذه النتيجة ما يلي:

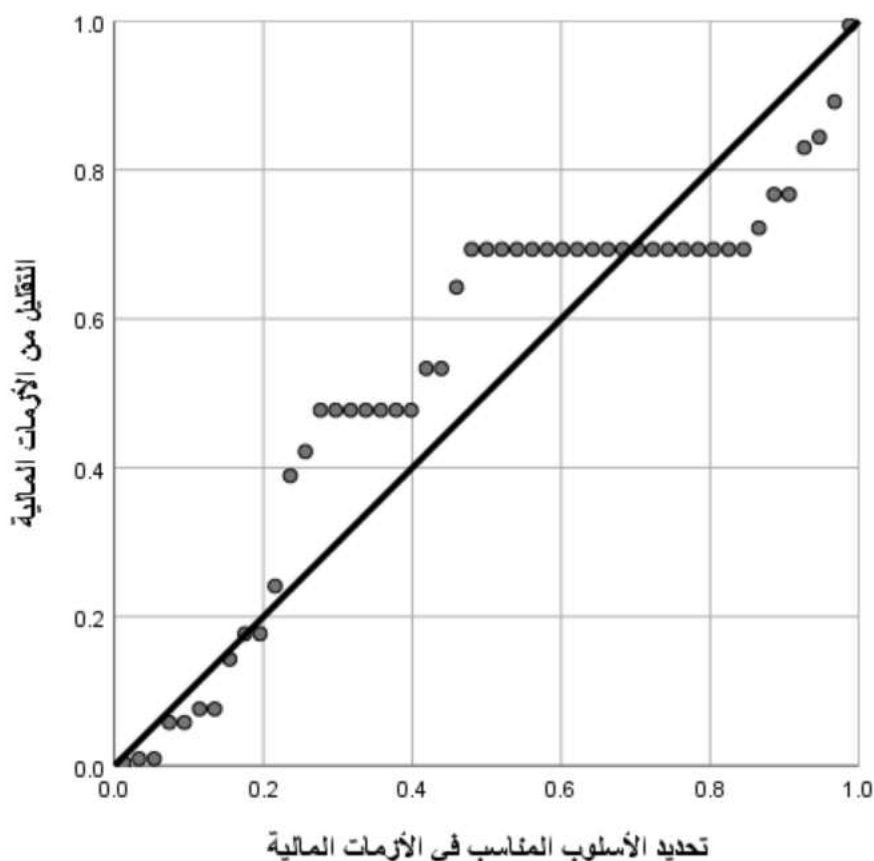
- دراسة أحمد (٢٠٢٢) حول استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية

في التنبؤ بالأزمات المالية أكدت على أهمية اختيار الأسلوب المناسب

لتحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

- دراسة حمدي (٢٠٢٠) استعرضت تجارب عالمية ناجحة في اختيار

استراتيجيات التنبؤ وإدارة الأزمات المالية بفعالية.



شكل ٧ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية"، وللتأكد من صدق هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول ١٩ نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة.

تحليل النتائج في الأزمات المالية	قيمة R	قيمة R2	قيمة B	قيمة (T)	Sig.
التقليل من المخاطر المالية	٠.٦٥٠	٠.٤٢٢	٠.٨١٥	٥.٨٦٠	٠.٠٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة يساوي (٠.٦٥٠)، وأن قيمة الارتباط بين تحليل النتائج في الأزمات المالية والتقليل من المخاطر المالية جاء بمقدار (٥.٨٦٠)، وجاء بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وكان أقل من (٠.٠٥) مما يدل على أنه دال إحصائياً، لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل والذي ينص

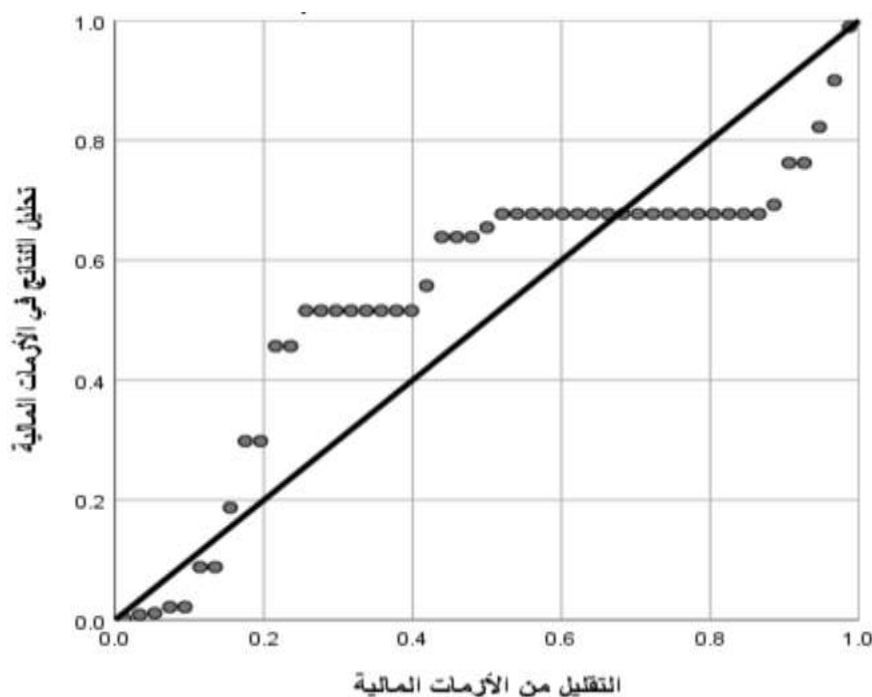
على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية".

وانتقلت مع هذه النتيجة ما يلي:

- دراسة **Abdulazeez et al. (2024)** شددت على ضرورة تطوير

أنظمة إنذار مبكر تعتمد على تحليل البيانات المالية للتنبؤ بالأزمات المالية والتقليل من تداعياتها.

- دراسة **أبو عرابي (٢٠١٤)** أكدت على دور تحليل البيانات المالية في التنبؤ بالفشل المالي واتخاذ قرارات تصحيحية مبكرة.



شكل ٨ الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

خلاصة النتائج والتوصيات

يُعد التنبؤ بالأزمات المالية والتعامل الفعّال معها أحد المحاور الأساسية لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، ولا سيما في بيئة مالية ديناميكية مثل المملكة العربية السعودية، ومن خلال هذه الدراسة الميدانية المطبقة على مصرف الراجحي تم تحليل استراتيجيات التنبؤ بالأزمات المالية وآليات التقليل من المخاطر المالية، مع تسليط الضوء على الأدوات المستخدمة في تحليل المؤشرات المالية والاقتصادية، وقد ظهر أهمية تبني نهج استباقي يعتمد على البيانات والتحليل المتقدم لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الأزمات بفعالية، وبناءً على ذلك تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات مالية أكثر مرونة، وتعزيز الابتكار في إدارة المخاطر، وتعميق استخدام التكنولوجيا المالية لضمان استدامة الأداء المالي في ظل التحديات المتغيرة.

النتائج:

توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية بين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

أوصت هذه الدراسة بما يلي:

١. تعزيز أنظمة التحليل المالي والتنبؤ بالمخاطر من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والنمذجة الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية والمؤشرات المالية.

٢. تطوير استراتيجيات مرنة لإدارة المخاطر المالية تتكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق المالية، وتقلل من آثار التقلبات الاقتصادية.

٣. تعزيز الرقابة الداخلية ونظم الإنذار المبكر داخل المصارف، لضمان اكتشاف الأزمات المالية المحتملة والاستجابة لها في الوقت المناسب.

٤. رفع مستوى الوعي والتدريب للعاملين في القطاع المصرفي حول أحدث الأساليب في التنبؤ بالأزمات المالية وإدارة المخاطر، من خلال برامج تدريبية دورية متخصصة.
٥. تشجيع التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية لتبادل البيانات والخبرات حول المؤشرات التحذيرية للأزمات المالية، وتعزيز الشفافية والاستقرار المالي.
٦. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنبؤ بالأزمات المالية ووضع استراتيجيات مستدامة تتماشى مع طبيعة السوق السعودية.
٧. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) لتوفير حلول مالية مبتكرة تساعد في تحسين دقة التوقعات وتقليل المخاطر المالية المحتملة.
٨. تطوير سياسات مالية استباقية تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمات المالية السابقة لضمان الجاهزية لمواجهة أي تحديات مستقبلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١. إبراهيم، بلقلة (٢٠٢١م) إدارة المخاطر المالية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية.
٢. أحمد، حسين مصليحي سيد (٢٠١٧م) نموذج مقترح لاستخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ١٨، ع ١٤.
٣. أحمد، حسين مصليحي سيد (٢٠١٧م) نموذج مقترح لاستخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية: دراسة تطبيقية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ١٨، ع ١٤.
٤. بلقلة، ابراهيم (٢٠٢٠م) محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

٥. التونسي، ناجي (٢٠٠٤م) **الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، سلسلة**

دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، المعهد

العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٩.

٦. جلال، أحمد (٢٠١٦م) **إدارة الأزمات المالية، عمان-الأردن: دار خالد**

الحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٧. جمعة محمود عباد (٢٠٠٩م) **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها**

الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، لبنان: جامعة

الجنان، كلية إدارة المال والأعمال.

٨. حماد طارق (٢٠٠٩م) **حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية،**

الاسكندرية: الدار الجامعية.

٩. الحمداني، ابراهيم؛ ورافعة، طه؛ والقطاف، ياسين (٢٠١٣م) **استخدام**

نموذج SHORRORD للتنبؤ بالفشل المالي، العراق: مجلة جامعة

الموصل، المجلد ٥، العدد ٥.

١٠. الحقوسي، أحمد؛ والشريف، أحمد (٢٠١٥م) **مدى أهمية النسب المالية**

المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي، الاردن:

مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد الخامس عشر،

العدد الاول.

١١. حمدي، زهراء صالح (٢٠٢٢م) تطوير أساليب التنبؤ بالأزمات المالية

وسبل الخروج منها - مع الإشارة إلى تجارب عالمية، مجلة الدراسات

الاقتصادية المعاصرة، مج ٧، ع ٣٤.

١٢. الخضيرى، محسن أحمد (٢٠٠٩م) الإعصار التمويلي، نظرة متكاملة

إلى الأزمة التمويلية من حيث المظاهر والأسباب و العلاج، القاهرة:

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٣. الخضيرى، محسن أحمد (١٩٩٧م) الديون المتعثرة: الظاهرة، الاسباب

والعلاج، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. خيرة، مجدوب (٢٠٢٠م) ادارة المخاطر المالية، الجزائر: جامعة ابن

خلدون تيارت.

١٥. دانيال هاردي (١٩٩٨م) هل يمكن التنبؤ بأزمة النظام المصرفي،

التمويل والتنمية، لندن.

١٦. دوابة، أشرف محمد (٢٠٠٩م) الأزمة العالمية، بيروت: دار السلام،

ط١.

١٧. الراوي، خالد وهيب (٢٠٠٩م) إدارة المخاطر المالية، عمان الاردن:

دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى.

١٨. الرفاعي، احمد حسين (١٩٩٩م) **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية**

واقتصادية، عمان - الاردن: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة

الثانية.

١٩. الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى (٢٠٠٥م) **العولمة المالية وامكانية**

التحكم في عدوى الأزمات المالية، مصر: دار الفكر الجامعي.

٢٠. طلفاح، أحمد (٢٠٠٥م) **الازمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها**

على التدفقات المالية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

٢١. عباد، جمعة محمود (٢٠٠٩م) **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية**

وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر

الأزمة المالية العالمية كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي

والإسلامي، لبنان: جامعة الجنان.

٢٢. عثمان، حسام محمد محمد وإسماعيل، طارق محمد حسنين. (٢٠٢١).

دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالمخاطر المالية لمنشآت الأعمال،

المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، مج ١، ع ١٤.

٢٣. ابن علي، بلغزوز (٢٠١٠) **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات**

المالية، مجلة جامعة ورقلة، جامعة ورقلة، ع ٧.

٢٤. عيفة، شيماء، وقواسمة، نوال (٢٠٢٤م) دور نماذج التنبؤ بالفشل

المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة

سيدار الحجار -عنابة)، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥

قالمة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢٥. الغزالي، عيسى (٢٠٠٤م) الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية،

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت:

المعهد العربي للتخطيط، العدد ٢.

٢٦. ابن فارس، أحمد بن ف ار (س بن زكريا) (١٩٩١م) معجم مقاييس

اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجبل، ط١.

٢٧. فريد أورتل (٢٠٠٨م) الأزمة المالية - مفهومها أسبابها وانعكاساتها

على البلدان العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، جامعة

الإسراء.

٢٨. قحايرية، أمال (٢٠٠٥م) أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول

النامية، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة

واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف: العدد ٣.

٢٩. قنديلجي، عامر (٢٠١٢) البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات

الإلكترونية والتقليدية، عمان: دار المسيرة، ط ٣.

٣٠. ميمونة، داودي (٢٠١٤م) ظهور الأزمات المالية - دراسة أزمة

الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣م) والأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة وهران.

٣١. مطر، موسى سعيد؛ ونوري، شقير؛ والمومني، ياسر، المالية الدولية،

عمان، الأردن: دار الصفاء، ط ١.

٣٢. المطيري، فيصل سعد متعب (٢٠١١) تأثير استخدام أساليب التخطيط

الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي

الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم

إدارة الأعمال

٣٣. المعيوف، حنان محمد. وعبد العزيز، محمد رضوان (٢٠١٧م) إدارة

المخاطر في المصارف الإسلامية، بيروت: مجلة الرسالة، رقم ٢٦٠٠ -

٨٣٩٤، الصادرة سنة ٢٠١٧م

٣٤. مقابلة، سهيل وهيلات، محمود (٢٠١٨م) دور السياسات الاقتصادية

العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض

التجارب الدولية مع التركيز على الأردن، الأردن: مجلة كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية.

٣٥. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠٠٤م) لسان العرب، بيروت: دار صادر.

٣٦. مهران، سحر، وروابي، حسن الشهري (٢٠١٧م) التنبؤ بمراحل تأثير الأزمة المالية على أداء المصارف باستخدام الانحدار اللوجستي دراسة تحليلية: بالتطبيق على قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العربية للإدارة، مج ٣٧، ع ٣٤.

٣٧. هيجل عجمي جميل (٢٠٠٣م) الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، دمشق: مجلة جامعة دمشق - المجلد التاسع عشر - العدد الأول.

٣٨. النجار، ابراهيم (٢٠٠٩م) الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الاسكندرية: الدار الجامعية.

٣٩. هندي، منير إبراهيم (١٩٩٩م) إدارة الأسواق و المنشآت المالية، الإسكندرية: توزيع منشأة المعارف.

٤٠. يوسف أبو فارة، (٢٠٠٨م) قراءة في الأزمة المالية العالمية، على الموقع www.iefpedia.com/arab/wp-content/.../11/9

٤١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

42. Abdulazeez, M, I., Muneer, A, S., Mahdi, M, M., 2024, Building Advanced Early Alarm Systems for Predicting Financial Crises: A Future Vision for Fiscal Policy in Iraq. Journal of Economics, Finance and Management Studies, Volume 07 Issue 10, 6174-6179 .
43. ABU ORABI Marwan Mohammad, "Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models", Interdisciplinary of Contemporary Research in Business, Vol 5, No 9, January 2014
44. Saiah, A, A, S, Mostafa, M, R., Bon, A, T, B., & Soon, N, K., 2011, Predict the Financial Markets Crises (Forecasting Models and Their Applicability in the Arab Financial Markets).
45. Jean Marie le Pen, crises financières internationales et risque systémique, 1 er Edition, de Boeck et l'acier, s.a, Paris, 2003.

46. Ben Abdallah Mohammed et Dallio Kalidou، Incidence des crises financières : une analyse empirique a partir des pays émergents، Journées de recherche sur : les crises financières internationales، université d'Orléans، France، 6-7 mai 2004.
47. Alsı Demırgoc، Kunt Emrica Detragiache، Determinants of Banking Crise Staff Papers، Vol 45. No.1) March، 1998).
48. Goodhart، C (2011) Financial Regulation and Stability.
49. Berg، A.، Borensztein، E.، & Pattillo، C. (2005) Early Warning Systems for Financial Crises.
50. IMF (2020) Global Financial Stability Report.
51. Beck، R.، & Fidora، M. (2008) Sovereign Wealth Funds and Financial Stability.
52. Woods، N. (2006) Global Financial Governance and the Developing Countries.
53. Broner، F.، Lorenzoni، G.، & Schmukler، S. (2013) Debt Maturity and the International Financial Crises.

54. Caprio، G.، & Levine، R. (2002) Corporate Governance and Financial Stability.

55. Bank for International Settlements (2019) FinTech and Financial Stability.

قائمة الملاحق



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة الأعمال

المكرم الأخ/ حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

يقوم الباحث بإعداد مشروع بحثي بعنوان " التنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية مطبقة على مصرف الراجحي)" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير التنفيذي، في تخصص ادارة الأعمال بكلية الادارة جامعة ميدأوشن .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف التنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية) (دراسة ميدانية مطبقة على مصرف الراجحي)، ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم أداة للدراسة للتعرف من خلالها على واقع الظاهرة لدى الفئة المستهدفة، وتتكون من (.....) فقرة، إضافة الى سؤال مباشر، وقد صممت الأداة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

ولأهمية رأيك في نتائج البحث آمل التكرم بالإجابة بدقة وموضوعية ووضع علامة في إحدى الخانات الموجودة أمام كل فقره من فقرات الاستبيان، وذلك بما يتفق مع رأيك، علماً بأن الغاية من إجراء هذه الدراسة غاية علمية بحتة، حيث سيتم التعامل مع إجابتك وفقاً لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية.

شاكره لكم استجابتكم وتعاونكم. والله يحفظكم ويرعاكم..

الباحث :

المشرف الأكاديمي:

القسم الأول: (معلومات عامة)

١ - هل توافق على إجراء البحث

☐ نعم ☐ لا

٢ - الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

٣ - سنوات الخبرة:

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ - أقل من ١٠ سنوات ☐ ١٠ سنوات فأكثر.

٤ - المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

القسم الثاني: الاستبانة ومجالاتها:

أولاً: استراتيجيات التنبؤ بالأزمات المالية.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	تحليل البيانات التاريخية يساعد في التنبؤ بالأزمات المالية.					
٢.	تنويع الاستثمارات يقلل من المخاطر المالية المحتملة.					
٣.	المراقبة المستمرة للأسواق المالية تساعد في الكشف المبكر عن الأزمات.					
٤.	التعاون مع المؤسسات الدولية يسهل الوصول إلى معلومات تساعد في التنبؤ بالأزمات.					
٥.	الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يحسن من قدرة المؤسسات على التنبؤ بالأزمات المالية.					
٦.	وجود أنظمة إنذار مبكر متطورة تساعد على اكتشاف علامات الأزمات المالية قبل تفاقمه.					
٧.	تحديث نماذج التنبؤ بشكل دوري لمواكبة التغيرات في السوق المالي السعودي.					
٨.	توجد خطط طوارئ واضحة للتعامل مع السيناريوهات المالية السلبية (مثل انهيار سوق الأسهم).					

ثانيًا: جاهزية مصرف الراجحي لإدارة المخاطر المالية.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	تُستخدم النماذج الإحصائية والذكاء الاصطناعي بشكل فعال للتنبؤ بالتقلبات المالية المحتملة في مصرف الراجحي.					
٢.	تحليل السيناريوهات المستقبلية يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة لدى المؤسسة.					
٣.	تحديث السياسات الداخلية بشكل دوري يقلل من احتمالية حدوث أزمة.					
٤.	التدريب المستمر للعاملين على إدارة الأزمات يعزز قدرة المؤسسة على التعامل معها.					
٥.	استخدام أدوات التحوط المالي يساهم في تقليل الخسائر أثناء الأزمات.					
٦.	يتمتع المصرف ببنية تحتية تكنولوجية قادرة على تحليل البيانات الضخمة (Big Data) بسرعة وفعالية.					
٧.	تتعاون الإدارات المختلفة (مثل الائتمان، والاستثمار، والامتثال) بشكل فعال أثناء الأزمات.					
٨.	توجد قنوات اتصال واضحة مع الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي السعودي) لمواجهة الأزمات.					
٩.	يُظهر المصرف مرونة عالية في تعديل استراتيجياته بناءً على التطورات الاقتصادية الطارئة.					

١ - ثالثاً: مؤشرات وسياسات التعامل مع الأزمات المالية .

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	وجود خطة طوارئ مالية محددة مسبقاً يسهل التعامل مع الأزمات عند حدوثها.					
٢.	التواصل الفعال مع العملاء والمستثمرين أثناء الأزمة يعزز الثقة بالمؤسسة.					
٣.	الشفافية في الإعلان عن المعلومات خلال فترة الأزمة يقلل من حدتها.					
٤.	التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ضروري لتجاوز الأزمات بشكل فعال.					
٥.	إعادة هيكلة العمليات الداخلية بعد انتهاء فترة الأزمة يساعد على تجنب تكرارها مستقبلاً.					

هل هناك مؤشرات أخرى للتنبؤ بالأزمات المالية وجهة نظرك؟

- ٢-
- ٣-
- ٤-